قياس تأثير مؤشرات الإقتصاد الكلي علي خفض معدلات البطالة في مصر

د.مروة صلاح الدين فهمي محمود

مدرس الإقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

قياس تأثير مؤشرات الإقتصاد الكلي علي خفض معدلات البطالة

مقدمة:

يمر الاقتصاد المصري بأزمة طاحنة تمتد جذورها من بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، وخاصة بعد سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينات ، مروراً ببرامج إصلاح متعاقبة لم تؤت ثمارها علي النحو المرجو منها، بل تلاها تردى للأوضاع الاقتصادية وتفشي الفقر والبطالة، فعلي الرغم من أن تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي كان يهدف إلي علاج العديد من المشاكل والإختلالات التي واجهت الإقتصاد المصري خلال عقد الثمانينات، ولكن لم تحظي مشكلة البطالة بأهمية كبيره داخل البرنامج ، حيث افتقر إلي سياسات مباشره وفعاله لحل المشكلة .

ومع مطلع الألفيه الجديدة شهدت مصر خلال الفتره من (2004-2007) نمواً إقتصادياً غير مسبوق مقارنة بالعقود السابقه(7%) ، ولكن استمرت معدلات البطالة مرتفعه ، وبالرغم من تصدر القطاع الخاص للمشهد خلال هذه الفتره، حيث حظي بأعلي نسبة تشغيل وصلت إلي 39%، لكن لم يستطع مواكبة الزيادة المطرده للطلب في سوق العمل وتراجع القطاع الحكومي عن تعيين الخريجين بجانب النمو الإقتصادي غير المتوازن لمختلف القطاعات ، مما سبب في حدوث خلل هيكلي في آليات سوق العمل أدي إلي تفاقم مشكلة البطالة في مصر.

وبالرغم من تأثر العديد من دول العالم بحدوث الأزمه الماليه في 2008 ، إلا أن نسب التشغيل إلي إجمالي عدد السكان داخل سوق العمل لم تتأثر بشكل كبير بحدوث الأزمه، فقد ظلت نسب التشغيل مرتفعه، ولكن تركزت آثاره السلبية علي نوعية فرص العمل التي يتم خلقها، وهذا ينطبق علي العاملين في القطاع غير الرسمي في مصر.

وعلي النقيض فقد تأثرت معدلات البطالة بشكل كبير في أعقاب ثورة 2011 ووصلت إلي الذروة في 2013 خاصة بين الشباب المتعلمين، وارتفاعها بين الإناث عن الذكور، حيث إتسم حجم التشغيل بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدياد معاناة الدوله من سوق عمل غير صحي .

وعليه فقد قامت الدوله بعمل برنامج للإصلاح الإقتصادي بتمويل من صندوق النقد الدولي في عام 2016 في محاولة لإنقاذ الإقتصاد المصري واستهداف معدلات نمو اقتصادى مرتفعه تساهم في تحفيز الطلب الكلى الفعال وخلق المزيد من فرص العمل.

تسعي الدراسة في المبحث الأول إلي استعراض واقع مشكلة البطاله في مصر خلال أربعة عقود الماضيه وتستعرض وتحلل في المبحث الثاني تطبيق برنامج الإصلاح الحالي ونتائجه الإيجابيه والسلبيه

بالإضافه إلي تناول قياس مدي تأثيره علي مؤشرات الإقتصاد الكلي وخفض معدلات البطاله في المبحث الثالث.

مشكلة البحث:

عانت الدوله المصريه من ارتفاع معدلات البطالة طوال عقود طويله ، حيث تفاقمت هذه المشكله منذ ثمانينات القرن الماضي نتيجه تعرضها لظروف اقتصاديه وسياسيه عديده بجانب عدم وضع سياسات فعاله لإمتصاص الاعداد المتزايده من الداخلين إلي سوق العمل بدون وجود فرص عمل لهم، وساهمت الأحداث السياسيه التي تعرضت لها البلاد منذ 2011 إلي تفاقم المشكله حيث ارتفعت بشكل غير مسبوق خلال السنوات القليله السابقه إلي 13% عام 2013.

ولذا فقد قامت مصر بوضع برنامج للإصلاح الإقتصادي لمحاوله النهوض باقتصادها مره اخري مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ويزيد معدلات التشغيل ويخفض من معدلات البطاله.

هدف البحث :

تحدد أهداف البحث في عدة نقاط:

- محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد المصري.
- الوقوف على واقع السياسات المتبعه والتي تؤثر بشكل كبير في معدلات البطاله.
- التعرف علي مدي جدوي الإجراءات الإقتصادية التي تحاول الدوله تنفيذها – في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي – علي خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة.
- بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة

فرضيات البحث:

من هذا المنطلق نستطيع طرح عدد من الفرضيات:

- يتسم سوق العمل في مصر كونه سوق غير صحي نتيجة عدم الإهتمام الكافي بقطاعات معينه وعلي رأسها قطاع الصناعه ، تردي مستوي التعليم وعدم اتساقه مع متطلبات سوق العمل.

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية بشكل ضئيل من خلال برنامج الإصلاح في التأثير على مستوى التشغيل والبطالة حتي الأن نتيجة عدم التركيز علي قطاعات توثر بشكل فعال في خفض معدلات البطالة.

- تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التوسع في إنشاء المشروعات الصغيره والمتوسطه ، الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات ، الصادرات، والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

المنهج المستخدم:

تم الإستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي بسبب أهميتهما في تحليل ظاهرة البطالة في مصر خلال سنوات الدراسة(1980 -2017) .

كما تم استخدام الطرق الأحصائية والقياسية خلال الفترة من (1980-2017) لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدلات البطالة، وذلك بغرض الوصول إلي نتائج محددة وفق معايير علمية وتفسير أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة علي معدلات البطالة، وسيتم الإستعانة بنموذج انحدار متعدد لتقدير وإستخراج النتائج.

خطة البحث:

تنقسم الدراسة إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : واقع مشكلة البطالة في مصر

أولا : نبذة تاريخية عن واقع مشكلة البطالة في مصر خلال العقود الخمس الماضية (منذ سبعينات القرن الماضي وحتي ثورة يناير مرورا بالأزمه الماليه العالمية).

ثانياً: واقع مشكلة البطالة وسياسات سوق العمل المتبعة داخل مصر بعد ثورة يناير 2011وحتي 2017

المبحث الثاني: اهم الإجراءات الإقتصادية التي قامت بها مصر لخفض معدلات البطالة في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي.

أولا:اثر تطبيق البرنامج علي موشرات الإقتصاد الكلي.

ثانيا: اثر تطبيق البرنامج علي سوق العمل ومعدلات التشغيل.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لقياس والتنبؤ بتأثير الإجراءات المتبعه علي خفض معدلات البطاله.

المصطلحات المستخدمه(الكلمات المفتاحيه):

معدلات البطاله	unemployment rate
معدلات التشغيل	employment rate
القوي العاملة	Labour force
برنامج الإصلاح الإقتصادي	economic reform program
معدلات النمو الإقتصادي	economic growth rate

المبحث الأول

واقع مشكلة البطالة في مصر

تعمد الباحثة في هذا المبحث إلي عرض واقع مشكلة البطالة في مصر خلال العقود الخمس الماضية، حيث قسمت هذه الفترة إلي خمس مراحل تبدا منذ ستينات القرن الماضي وتمر بالعديد من الأحداث الهامه خلال فترة الثمانينات والتسعينات مرورا بالأزمه الماليه العالمية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وانتهاء بالفترة من ثورة يناير وحتي عام 2017.

أولاً: نبذة تاريخية عن واقع مشكلة البطالة في مصر خلال العقود الخمس الماضية (منذ ستينات القرن الماضي وحتي ثورة يناير مرورا بالأزمه الماليه العالمية).

تعد مشكلة البطالة في مصر من أهم وأكبر المشكلات التي تواجه الإقتصاد المصري علي مدار الخمس عقود الماضية وحتي الآن،وتختلف أسباب وأنواع البطالة بين عقد وآخر، ولكن تظل المشكلة قائمة لعدم قدرة الأنظمة الإقتصادية والسياسية علي مدار هذه العقود علي تبني سياسات إقتصادية مناسبة تسهم في خلق وظائف جديدة ومحاولة التخفيف من حدة الأزمه.

فعند تفسير مشكلة البطالة عموماً، نجد أن الإقتصاديين يقرون أن سوق العمل ليس هو المحدد الرئيسي لعملية التوظف وانما هو الطلب الكلي ، وحسب ما تقرره النظرية الإقتصادية ، فان وجود البطالة يعني قصور في حجم الإستثمار، وهذا يعني أن زيادة حجم الإستثمار سوف ينقل كل من منحني العرض الكلي ومنحني الطلب الكلي جهة اليمين مما يزيد من حجم التوظف[10] ، وهذا يتوقف علي:

1. نوع الفن الإنتاجي المستخدم ، حيث ان الفن الإنتاجي كثيف العماله يحقق زيادة في حجم الوظائف أكبر من الفن الإنتاجي كثيف رأس المال.
2. مدي التغير الذي صاحب إنتقال كل من منحني الطلب والعرض الكلي، فاذا كانت زيادة الطلب الكلي أكبر من زيادة العرض الكلي سوف يؤدي ذلك إلي إرتفاع مستوي الأسعار مما يحدث تضخم.

[10] رضا العدل، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية في مصر: مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب ، معهد التخطيط القومي(الحلقة الدراسية)، يناير 2002،ص ص59-70.

كما وجه كثير أعنف هجوم علي "أثر بيجو"[11] في تسليمه بأن مرونة الأجور و الأسعار في الإتجاه التنازلي كفيلة بحل مشكلة البطالة[12] حيث أكد علي أن الأجور غير مرنة في إتجاه الهبوط ، وبالتالي فإن الإنخفاض العام في الأجور لا يمكن أن يعالج مشكلة البطالة أو ينجح في تحقيق التوظف الكامل .

وازاء ذلك نجد أن هناك إتفاقاً على أن ظاهرة البطالة ترجع لاختلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل، وبشكل أكثر تحديدا ودقة فهي ترجع لانخفاض الطلب علي العمل مقارنة بعرضة.[13]

وعندما نفسر مشكلة البطالة في الإقتصاد المصري ونقوم بدراسة التاريخ الحديث لظاهرة البطالة في مصر ، نجد أنها أصبحت مشكلة عظمي تعاني منها الدولة منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث أدي إرتفاع معدل النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل النمو الإقتصادي إلي عجز قدرة الإقتصاد المصري علي توليد فرص عمل جديدة وامتصاص حوالي 500 ألف داخل جديد إلي سوق العمل سنوياً، حيث سجل معدل نمو السكان حوالي 2.2% سنويا بينما سجل معدل قوة العمل نموا قدره 2.6% سنوياً وسجل معدل النمو الإقتصادي معدلات لا تتجاوز 2% سنويا خلال تلك الحقبة[14]، إلي جانب معاناة الإقتصاد في نفس الوقت من قصور طويل الأجل في زيادة حجم الإستثمارات باستخدام فن انتاجي كثيف العمالة من ناحية، وارتفاع الطلب الكلي بجانب إزدياد معدل قوة العمل سنوياً.

إضافة إلي أن البطالة لا تقتصر علي ارتفاع معدلات البطالة الظاهرة ، وإنما تشمل ايضا تشغيل غير كامل في قطاع الخدمات وبطالة موسمية في القطاع الزراعي واختلالات واضحة في سوق العمل أدت إلي تفاقم الأزمه لبعض التخصصات المهنية والقطاعات.

و سوف نقوم باستعراض ثلاث مراحل مرت بها مشكلة البطالة في مصر حتي حدوث الأزمه المالية العالمية عام 2008.

المرحلة الأولي (1960- 1991):

تضمن هذه المرحلة حقبتين مهمين :

الحقبة الأولي (1960-1974)

---

[11] قدم بيجو تحليلا في مؤلفه المشهور عام 1933 بعنوان (نظرية التوظف)أخذ علي عاتقه الدفاع عن موقف الكلاسيك بالنسبة لقضية التوظف، حيث أكد علي أن التوازن في وضع التوظف الكامل أمر ممكن عن طريق مرونة الأجور والأسعار (انخفاض مستوي الأجور يؤدي إلي إنخفاض مستوي الأسعار وبالتالي زيادة القيمه الحقيقيه للثروة في أيدي المستهلكين، الأمر الذي يصل علي زيادة الاستهلاك الكلي ومن ثم إرتفاع مستوي الطلب الكلي وارتفاع مستوي الدخل القومي في وضع التوازن حيث يكون التوظف الكامل أمرا محققا.

[12] د. حسين عمر،تطور الفكر الإقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا، الكتاب الثاني،الطبعه الأولي،1994، دار الفكر العربي،ص:105.

[13] د.سعيدة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر،المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل (68)، مايو 2002.

[14] د. محمد ذيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطاله في مصر، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2011،ص:15.

لقد شهدت هذه الحقبة من تاريخ مصر الإقتصادي تغيرات جوهرية هامة علي رأسها التحول من النظام الرأسمالي إلي نظام التخطيط الشامل الذي يقوم علي أساس قيادة الدولة لعملية التنمية من خلال قطاع عام مسيطر علي كافة الأنشطة الإقتصادية لمحاولة تحقيق الكفاءة في الإنتاج وتحقيق العدالة في التوزيع، حيث اتسع نطاق القطاع العام في مصر ليشمل العديد من الأنشطه الإقتصادية الرئيسية التي سيطرت عليها الدوله والتي أمكن من خلالها تطبيق سياسة التوظف الكامل، وذلك من خلال إتاحة فرص العمل لجميع الخريجين بتعينهم سواء في القطاع العام أو الحكومي.

وقد أرجع عدد كبير من الإقتصاديين أسباب الإنخفاض الملحوظ في معدلات البطالة في النصف الأول من الستينات إلي إتباع الدولة لمجموعة من البرامج الإجتماعية للتوظف وليس نتاجاً للقيام بعدد من السياسات التحفزية للإستثمارات نتج عنها عملية إحلال العمل محل رأس المال غير انه لم يحدث توسع فعلي داخل الإنشطة الصناعية كثيفة العمالة ، كما انها لم تؤد إلي خلق فرص عمل حقيقية، حيث تلخصت هذه السياسات في: [15]

- السياسات التعليميه والتي أدت إلي إنتشار التعليم العالي وتضاعف عدد الخريجين أربع أضعاف في الفتره من(59 -86).
- سياسات التوظيف الخريجين والمسرحين من الجيش انذاك، فلقد أدت هذه السياسات إلي إتاحة فرص عمل لكل قادر عليه وراغب به حتي إذا لم يؤد إلي زيادة حقيقيه في الناتج ، وبالتالي فقد زادت حجم العماله إلي ما يقرب من مليون ونصف عامل بنسبه 22% بين عامي 60-65، وانخفضت معدلات البطاله إلي 1.5% عام 66(إن كان هناك زيادة ملحوظ في البطاله المقنعه).

وقد تميزت سياسات الإستثمار في هذه الحقبه بانشاء صناعات كبيره الحجم ذات كثافه رأسماليه مرتفعه كالصناعات البتروكيماويه والبتروليه ضمن سياسة الإحلال محل الواردات فقد اثرت تلك السياسه علي تغيير هيكل الإنتاج الصناعي حيث تمثلت في انخفاض النصيب النسبي للصناعات الإستهلاكيه بنسبه 16% خلال الفتره (60-70) كما ارتفع النصيب النسبي للصناعات الوسيطه والرأسماليه بنسبة 16% ايضاً، مما انعكس علي التوزيع النسبي للعماله من العمل في الصناعات الإستهلاكيه إلي الصناعات الوسيطه والمتوسطه، ولكن يظل هذا الإرتفاع لا يعكس زيادة في فرص العمل الحقيقه ، فقد ارتبطت هذه الزيادات بسياسات التعيين والتي أدت إلي فائض عماله غير مساهمين في العملية الإنتاجيه بشكل حقيقي.

ونخلص من هذه الحقبه إلي :

---

[15] د. هبة أحمد نصار ، البطالة وسياسات الإستثمار ، المؤتمر الدولي للتنمية الإقتصاد بعنوان البطالة في مصر ، تحرير سلوي سليمان ، القاهرة، 1989، ص.557.

- ارتفاع الطلب علي العماله وتدني معدلات البطاله الي ادني مستوي لها 2% (طبقا لبيانات تعداد 60 الجهاز المركزي).
- الإتجاه نحو زيادة الصناعات كثيفة رأس المال كان له أثر سلبي علي قدرة هذه الصناعات خلق فرص عمل جديده تتناسب ضخامة هذه الإستثمارات.
- تفاقم أزمة تشغيل العماله المتزايده باستمرار في منتصف الستينات ووضع قوانين تخفض من عدد ساعات العمل الأسبوعيه لإتاحة مزيد من فرص العمل ولكن للأسف فقد أثر ذلك بالسلب علي معدلات الإنتاجيه المنشوده من ناحيه وزيادة عجز الموازنه العامه من ناحيه أخري.

الحقبه الثانيه(1974-1991)

في تلك الحقبة مر الإقتصاد المصري بمرحلتين ، الأولي، فترة رواج بعد تطبيق سياسة الإنفتاح وحتي أواخر الثمانينات تبعها فترة ثانية اتسمت بركود إقتصادي في الفترة من 82 وحتي بداية التسعينات.

فترة الرواج(74- 1982):

اتجهت الدوله خلال هذه الفتره إلي سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، والذي كان له إنعكاسات مباشره وغير مباشره علي معدلات البطاله، حيث إتجهت نحو تشجيع دور القطاع الخاص في الإستثمار والتوظيف وتحرير القطاع العام الإنتاجي من سياسة التعيين الإجباري بهدف القضاء علي البطالة المقنعه، وقد ساهم ذلك في نمو الإقتصاد المصري بمعدلات غير مسبوقه، حيث وصل معدل النمو في هذا الوقت إلي ما يقرب من 9.5% من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وهذا أدي إلي ارتفاع ملموس في معدل نمو الإستثمارات الإجماليه والذي أدي بدوره إلي زيادة النمو في الطلب المحلي وذلك بسبب حدوث طفره كبيره في موارد مصر من النقد الأجنبي نتيجة لإرتفاع أسعار البترول عالميا بعد حرب أكتوبر 1973، بجانب إعادة فتح قناة السويس وتزايد تحويلات المصريين من الخارج(مثلت حوالي 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد صاحب ذلك ارتفاع في مستوي التشغيل والذي قدر معدل نموه بحوالي 3.7% حيث فاق معدل معدل نمو السكان (2.6 %) في المتوسط سنوياً وبالتالي لم تتعدي نسبة البطاله كما ذكرنا 2.2 % خلال هذه الفتره ويوضح الشكل التالي العلاقه بين هيكل السكان والتوظف والبطاله.

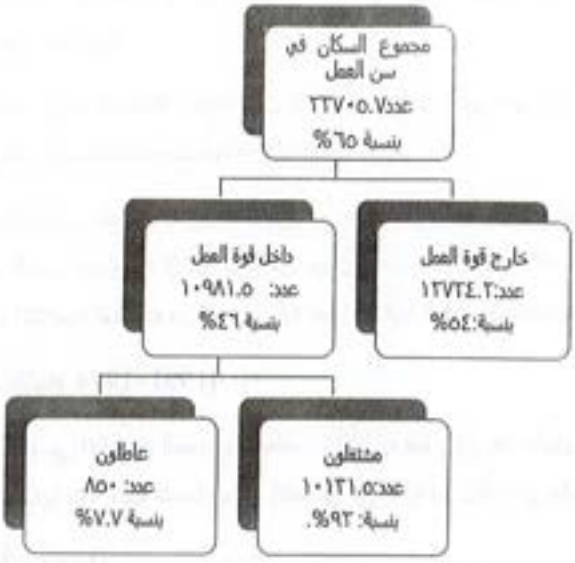

الشكل (1) العلاقه بين هيكل السكان والتوظف والبطاله

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئه والإحصاء، التعداد العام للسكان عام 1976، من إعداد الباحثه.

قد زاد حجم قوة العمل في مصر من ما يقرب من 9مليون فرد عام 73 إلي 10.5 مليون فرد عام 81/80 بزيادة تقدر ب 1.5 مليون فرد بمعدل نمو 2.2% سنوياً، وهو أقل من معدل نمو السكان في ذلك الوقت الذي يقدر بحوالي 2.6% في المتوسط سنوياً ، ويرجع ذلك إلي تزايد هجرة العمالة المصرية إلي الدول العربية النفطية والعمل بها من ناحية وتشجيع الحكومه المصريه لهذه الهجرة من ناحية أخري، مما أسهم في إنخفاض حجم التدفقات السنوية داخل سوق العمل.

وجدير بالذكر أن تلك المرحلة شهدت تغيرات هيكلية بالنسبة لتوزيع المشتغلين داخل قطاعات الإقتصاد القومي، فقد أدت حالة الرواج الإقتصادي إلي تزايد الأهمية النسبية لعدد من القطاعات منها قطاع التشيد والبناء،قطاع الخدمات والقطاع غير المنظم في إستيعاب التدفقات السنوية للعمالة، إلي جانب سياسة التعيين الحكومي التي إستمرت عليها الحكومة في تلك الفترة، مما أدي إلي إحداث نوع من التوازن في سوق العمل وعدم حدوث زيادة في معدلات البطالة، بل علي العكس فان هذه الظروف مجتمعة عملت علي تحقيق مستوي مرتفع نسبياً من التشغيل، غير أنه صاحب ذلك تشوهات في الهيكل الوظيفي والإنتاجي وتوزيع غير كفء لقوة العمل بين القطاعات الإقتصادية، حيث توسعت القطاعات الخدمية بمعدلات تفوق نظيرتها في القطاعات السلعية.

فترة الركود(82-1991)

كذلك شهد الإقتصاد حاله من الجمود الهيكلي داخل بنيانه أثرت علي معدلات التوظف في إنخفاض التراكم الحقيقي لرأس المال خلال هذه الفترة -وكان ذلك نتيجه للإتجاه الإستهلاكي الذي ساد علية القطاع الخاص منذ أواخر السبعينات، واستمرار التغيرات الكبيرة في هيكل الإستثمارات لصالح قطاع الخدمات[16]، مع الإستمرار في التوسع الإستهلاكي والعجز عن تحقيق أي زيادة ملموسة في الصادرات، مما أدي إلي زيادة العجز في الحساب الجاري من 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة من (77-81(إلي 13.3% كمتوسط للفترة (82-87[17])

ويتضح من السابق ذكره، زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر خلال فترة الركود عنها في فترة الرواج الإقتصادي مما جعلها تتصدر قائمة المشكلات التي يواجهها الإقتصاد المصري خلال تلك الفترة.

كما تأثر سوق العمل في مصر أيضاً بعدد من العوامل الداخلية المباشرة تمثل أهمها في تراجع الحكومه عن سياسة تعيين الخريجين الجدد، فضلاً عن قيامها بإعادة هيكلة القطاع العام وتسريح جزء كبير من العمالة الزائدة داخل وحداته، مع تزايد الإعتماد علي القطاع الخاص وإستخدامه للفن الإنتاجي كثيف راس المال.

هذا بجانب تزايد الإعتماد علي الأساليب الفنيه والكثافة الرأسمالية في قطاعي الزراعة والصناعة، الأمر الذي حد من قدرتهم علي استيعاب مزيد من العمالة وتتضاعف معدلات البطالة خلال 10 سنوات فقط، بحيث ارتفعت من 7.7% عام 76 إلي 14.7% عام 86، وفي بعض الدراسات الأخري[18] أكدت انها تتراوح معدلاتها بين 15-20% في نهاية الثمانينات، ويرجع ذلك إلي أن معدل نمو قوة العمل يفوق معدل نمو المشتغلين خلال هذا العقد، حيث وصل التدفق السنوي إلي سوق العمل في النصف الثاني من العقد إلي 450 ألف فرد في المتوسط ، بينما كانت فرص التوظف المتاحة حوالي 150 ألف فرصة عمل سنوياً فقط بفجوة تقدر ب 300 ألف فرد لا يجدون فرصة عمل سنويا[19]، حيث زادت أعداد العاطلين وفقاً لتعداد السكان عام 1986 إلي ما يفوق 2 مليون عاطل.

المرحلة الثانيه (1991-2001)

سياسات الإصلاح الإقتصادي في التسعينات وأثرها علي سوق العمل

---

[16] حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات من الإستثمارات إلي 53.7% خلال الخطه الخمسيه الأولي (82/83-87/86) .

23 د. جنات السقاوطي، مرجع سبق ذكره،ص484.

[18] Lofgren ,H. ,economic policy in Egypt: A breakdown in reform Resistance?, International Journal of middle east studies, vol.25, iss.3, Augest.1993,2002 jstor, Http://www.jstor.org, 26/12/2002,P.410.

[19] د.شوقي سمعان شوقي البطالة في مصر: دراسة تحليلية، مذكرة خارجية p.410، رقم 1524، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو 1991، ص20.

شهدت هذه الفترة عدد من السياسات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في إطار ما يسمي ببرنامج "الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي" وقد إتسمت هذه السياسات سواء كانت مالية أو نقدية بالإنكماشية التي كان لها تأثير سلبي علي القطاعات الأساسية المستوعبة للعمالة بجانب خلو البرنامج من سياسات مباشرة تتعلق بالتشغيل، حيث تأثرت معدلات التشغيل بشكل كبير من جراء دعم برنامج الإصلاح لدور القطاع الخاص والدعوة إلي خصخصة القطاع العام ، حيث إنخفضت نسبة العاملين في قطاع الأعمال العام من 10%من إجمالي العاملين في عام 91إلي حوالي 7% عام 1999، فعلي الرغم من نمو دور القطاع الخاص في قطاع الإستثمار إلي حوالي ثلثي الإستثمار الوطني في عام 1997.

وقد حظي قطاعي الصناعة والتعدين بأعلي نسبه من إستثمارات القطاع الخاص ، إلا أنها إقتصرت علي 13% فقط من إجمالي حجم التشغيل بعد قطاع الزراعة الذي كان يتمتع بأعلي طاقة إستيعاب فيما يتعلق بتوليد فرص التشغيل [20].

إلي جانب إعتماد خطط التنمية علي القطاعات غير المنتجة في خلق فرص ، حيث زاد عدد المشتغلين في قطاع الخدمات الإجتماعية من 28% عام 1982 إلي 32.7% عام 1997 خصوصاً في قطاعات المرافق العامة والتأمينات الإجتماعية والخدمات الحكومية ، وذلك علي حساب القطاعات السلعية التي إنخفض نصيبها من 57% إلي 51.4% خلال نفس الفترة.

وعلي الرغم من تناقص نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص المنظم من إجمالي المشتغلين من 48% في عام 91 إلي 24% عام 99% من ناحية ، إلا أن هناك تزايد في نسبة ما يستوعبة القطاع الخاص غير المنظم من حوالي 17% إلي 41% من ناحية أخري خلال نفس الفترة، مما يعكس ويؤكد علي أهمية دور القطاع الخاص غير المنظم في إمتصاص العمالة المتزايدة سنوياً[21]

كما تشير بيانات التشغيل والبطالة في هذة الفترة إلي وجود تزامن بين تناقص معدل نمو التشغيل مع المضي قدماً في تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي ، حيث اشارت العديد من نتائج بحث العمالة بالعينه وبيانات الهيئات الدولية إلي تزايد حجم البطالة ومعدلها خلال تطبيق البرنامج ، فقد استمرت –وفقا للتقديرات الرسمية– في الصعود من 8.6% عام 91إلي 8.8% عام 92 مروراً ب 10,6% عام 93، حتي وصلت إلي 11% عام 95/94، وبدأت في الإنخفاض خلال الفترة من (95–2000) بحيث سجلت 7.9% ، وسرعان ما اتجهت معدلات البطالة إلي الزيادة مره أخري لتصل معدلاتها إلي 9.2% في عام 2001.[22]،

---

[20] نيلاء الأهواني ، د. هبة الليثي، ترجمة د. عبد العاطي الفقر والتشغيل في مصر، الملامح العامة، القاهرة، مكتب العمل الدولي، 2001، ص5-6.

[21] الجهاز المركزي للتعبئه العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينه في عامي 1991، 1999.

[22] الجهاز المركزي للتعبئه العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينه لعام 2001.

ويرجع السبب وراء إنخفاض معدلات البطالة في النصف الثاني من التسعينات إلي زيادة معدل التوظف بمعدل يفوق معدل نمو قوة العمل .

وتكمن خطورة ما سبق في تطورات والتغيرات التي طرأت علي هيكل المتعطلين ، حيث ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب من حملة المؤهلات المتوسطه الداخلين إلي سوق العمل لأول مره – والذين لم يكتسبوا خبرة سابقه في العمل- بشكل ملحوظ من 12% إلي 75% في نفس العام (1996)، كما تواصل إرتفاع المعدل إلي 92% وفقاً لبحث العمالة بالعينه الذي يعده الجهاز المركزي خلال عامي 2001/1999.

كما يرتفع نصيب فئه الشباب في الفئه العمرية (15 -29) من إجمالي العاطلين إلي حوالي 94% عام 91، 88% عام 99 علي التوالي، إلا أن هذا الإنخفاض الذي وضح في عام 99 كان أمامه زيادة في معدلات البطالة بين الشباب في الفئه العمرية (30 -39) حيث إرتفعت من 6% عام 91 إلي 10% عام 99 ، ثم إلي 11% 2001، وبالتالي فخلاصة القول في تركز البطاله في فئة الشباب بالدرجة الأولي في هذه الفترة.

كما تزايد نصيب الريف من إرتفاع معدلات البطالة به مقارنة بالحضر في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح ، وذلك بسب محدودية فرص العمل المتاحة في القطاع الزراعي في هذه الفترة مقارنة بالعقود السابقة وإنحسار الهجرة الداخلية بسب أسباب إقتصادية واجتماعية.

فخلاصة الأمر مما سبق، أنه بالرغم من أن تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي كان يهدف إلي علاج العديد من المشاكل والإختلالات التي واجهت الإقتصاد المصري خلال عقد الثمانينات، إلا أن مشكلة البطالة لم تحظي بأهمية كبيره داخل البرنامج ، حيث افتقر إلي سياسات مباشره وفعاله لحل المشكلة، كما أن محاولة إنشاء الحكومه للصندوق الإجتماعي للتنمية آنذاك- لمواجهة المشكلة المتفاقمه من خلاله - كانت حلولا مؤقته ذات مفعول قصير الإجل تساعد في محو الأثار السلبية علي سوق العمل جراء السياسات الإنكماشية التي نفذتها الحكومه خلال تطبيق برنامج الإصلاح.

فقد افتقر الصندوق إلي برنامج متكامل لعلاج مشكلة البطالة بالرغم من وجود ثلاث برامج متصله بالمشكلة تتمثل في برنامج تنمية المشروعات الصغيره، التدريب التحويلي، وبرنامج الأشغال العامة، إلا أنها ليست إلا وسيلة مؤقته ومحدودة التأثير في سوق العمل المصري، كما أن موارد الصندوق موارد محدودة ومقيدة بشروط الدول المانحة، وبالتالي فهي ليست كافية لتنفيذ البرامج كاملة كما ينبغي علي أرض الواقع.

المرحلة الثالثه: الألفية الجديدة(2000-2007).

شهدت الألفية الجديدة تغيرات هيكلية متلاحقة في بنيان الإقتصاد المصري بشكل عام وداخل سوق العمل بشكل خاص، فكما ذكرنا سابقاً، فان تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في تسعينات القرن الماضي كانت

له نتائج ايجابية أبرزها إعادة هيكلة السياستين المالية والنقدية ونجاح الحكومه في استقرارهما، إلا أنه كان لتطبيقه آثار سلبيه ابرزها تطبيق سياسة الخصخصة التي كان لها أكبر الأثر علي إرتفاع معدلات البطالة، ولا يكمن جوهر المشكلة حقيقةً في معدل البطاله وحده أو أنها لاتتمثل فقط في زيادة حجمها وإرتفاع معدلها، وإنما يكمن في بعض المؤشرات التي اتسمت بها، والذي أحدث تغيرات هيكليه داخل سوق العمل خلال السنوات الأولي في الألفية الجديدة تمثلت في :

1. تزايد نمو حجم قوة العمل[23] من 17.2 مليون في 1998إلي 22 مليون عام 2006، وذلك بنسبة تقدر ب 3.5%سنوياً، حيث تعد الأغلبيه منهم في الشريحة العمرية (15 -29).[24] ،وهو أكبر معدل نمو للسكان في نفس العام والذي يقدرنسبته ب 1.9% سنوياً طبقاً للتعداد العام للسكان لعام 2006 كما هو موضح في الجدول التالي(1)

حجم السكان	72.6 مليون
معدل نمو السكان	%1.9
حجم قوة العمل	21.9 مليون
حجم قوة العمل إلي العدد الكلي للسكان	30.2 مليون
حجم المتعطلين	2 مليون
معدل البطالة	%9.3

الأرقام محسوبة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئه والإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 2006.

ويشير الجدول السابق إرتفاع أعداد الداخلين إلي سوق العمل سنوياً، حيث يقدر أعداد خريجي مراحل التعليم المختلفه ب750 إلي 850 ألف خريج سنوياً، وهو لا يتناسب مع فرص العمل المحققه سنوياً خلال هذه الفترة ، حيث لا تزيد عن 450 ألف فرصة عمل، وهذا لا يتفق مع نسبة زيادة قوة العمل والداخلون لسوق العمل سنوياً .

2. إرتفاع نسبة البطالة بين الإناث إلي ما يقرب من 50% من حجم البطالة، رغم أن مشاركة المرأه في قوة العمل لا تتعدي24% خلال هذه المرحلة، فإرتفاع نسبة البطالة يرجع إلي التوسع في تعليم الإناث خلال

---

[23] هذه البيانات طبقا لتعريف ILO لحجم قوة العمل ، حيث تتبع المنظمه مفهومين لحجم قوة العمل ، المفهوم الأول: حجم قوة العمل ويشمل :جميع الأشخاص إقتصادياً والباحثين عن عمل والمفهوم الثاني :هو حجم قوة العمل الموسعه وتشمل جميع الأشخاص إقتصادياً وجانب العاملين في القطاع العائلي مثل السيدات المنتجه داخل المنازل.

[24] Rgui Assaad, labour supply, employment and unemployment in the Egyptian economy,1988-2006, working paperNo.0701,economic research forum,2007.

ويرجع هذا إلي خروج معظم المجندين من الجيش بعد نهاية وإجهم الوظيفي حرب 1973وما عقبها من أحداث كانت تتطلب تجنيد عدد كبير من الشباب في ذلك الوقت ، مما أدي إلي إنخفاض معدلات الزواج في هذه الفترة بشكل كبير، ولكن مع حان ما إرتفعت معدلات الزواج نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وزيادة معدلات الإنجاب بشكل غير مسبوق ، حيث عبرت عنها الحكومه في ذلك الوقت ب" القنبله السكانية" الأمر الذي أدي إلي زيادة معدل نمو حجم قوة العمل خاصة في الشريحه العمرية (15-29) (29-40) في العقد الأول من الألفية الجديد، وتغير هيكل سوق العمل تغير كبير.

العقدين الماضيين، فضلاً عن التحيز ضد عمل المرأة داخل المجتمع المصري بمعني تفضيل سوق العمل توظيف الذكور علي الإناث، إلي جانب تراجع الحكومة في سياسة تعيين الخريجين وإنخفاض مساهمة القطاع العام إلي القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بعد تطبيق سياسة الخصخصه.[25]

اما عن انخفاض نسبة مشاركة المرأة ، فيرجع إلي الموروثات الثقافية بشأن خروج المرأة من سوق العمل عند الزواج وتفرغها للبيت أو عدم ملائمة ظروف العمل في شركات القطاع الخاص-خاصة مع النمو المتزايد لعمليات الخصخصة للقطاع العام- لظروف المرأة المعيلة، وبالتالي تفضيلها للبقاء كربة منزل عن دخولها في سوق العمل.

3. أكد بحث قوة العمل بالعينه لعام 2005 إرتفاع معدل البطالة للشباب تحت سن 30 إلي 92% من إجمالي المتعطلين ، حيث يعتبر نصف المتعطلين في الشريحة العمرية التي يتراوح بين(20-25) سنه.

4. كما نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم المتوسط، حيث أنها تحظي بأعلي نسبة بطالة تقدر ب 22% من إجمالي المتعطلين في عام 2005، يليها خريجي التعليم العالي بنسبة 18% من إجمالي المتعطلين، كما تسجل معدلات البطالة أدني مستوياتها بين غير المتعلمين لتصل إلي 1.2% في نفس العام.

وهذا ما يسمي " بالبطالة الفنية"، حيث يعرف هذا النوع من البطالة علي أنه وجود فائض من حاملي التخصصات والمهارات غير المطلوبة لسوق العمل، فتنتشر البطالة بينهم، ونقص في حاملي هذه التخصصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل والذي يوجد طلب علي خدماتهم دون أن يتمكن سوق العمل من الحصول عليها[26]، فالبطالة الفنية هي نتيجة لوجود خلل بين النظام التعليمي الحالي ومتطلبات سوق العمل الجهاز الإنتاجي للدوله وهذا ما تعاني منه مصر حتي يومنا هذا ، هذا بجانب إنخفاض الطلب علي العمالة المصرية الفنية في سوق العمل الخارجي لقلة مهاراتهم.

5. إرتفاع معدلات البطالة في المدن بنسبة أكبر من الريف خلال هذه الفترة ، حيث إرتفعت من 9.6 % عام 2000 إلي 13.3% عام 2005، بينما إرتفعت البطالة في الريف بنسبة أقل حدة تقدر ب 1.3% بين عامي 2000 و 2005، ويرجع ذلك لإنخفاض معدلات الهجرة من الريف إلي المدن نتيجة إرتفاع تكاليف البحث عن عمل في المدن وطول المدة الزمنية لإيجاد وظيفه، كما يرجع إلي امتياز العمالة في الريف بقدرتها علي التكيف مع ظروف الحياة المتغيره أكثر من العمالة في

[25] Mohamed Hasan, Labour market pressures in Egypt; why is" the unemployment rate stubbornly high? International conference on the unemployment crisis in the Arab countries"(17- 18) March 2008, Cairo, Egypt ,p.4.
[26] د. أحمد سيد النجار، البطالة في مصر وتونس، الواقع وإمكانات المعالجة، جريدة الأهرام.

المدن، بحيث يستطيع العامل العمل و الإنخراط في أي نشاط إقتصادي عائلي صغير داخل القرية، الأمر الذي لا يتوافر للعمالة في المدن.

6. حظي القطاع الخاص غير الزراعي بأعلي نسبة تشغيل خلال هذه الفترة، حيث وصلت إلي 39% منهم ما يقرب من 55% في القطاع الخاص غير المنظم[27]، كما ارتفعت نسبة التشغيل إلي 61% مما يشير إلي أكثر من ثلث(1/3) العمالة في القطاع الخاص المصري يعملون في القطاع غير الرسمي يتمثل العدد الأكبر في الشركات الصغيرة(10 أفراد) وتقل تدريجياً النسبة حيث لا تتعدي 5% في الشركات الكبيره.

النمو الإقتصادي ومعدلات البطالة خلال هذه الفترة .

شهدت مصر خلال الفتره من (2004-2007) نمواً إقتصادياً غير مسبوق مقارنة بعقد الثمانينات والتسعينات ، حيث وصل معدل النمو خلال هذه الفترة إلي ما يقرب من 7%، ولكن مع استمرار معدلات مرتفعه من البطالة، وهذا يستوجب تحليل العلاقة بين معدلات النمو الإقتصادي المرتفعه وتأثيرها علي معدلات البطالة.

فقد أوضح قانون اوكان "Okun's law"[28] العلاقة بين معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات البطالة.

1. العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل نمو العمالة.
2. العلاقة بين معدل نمو العمالة ومعدلات البطالة.

فالعلاقة الأولي تتحكم فيها العوامل الإقتصادية فقط، أما العلاقة الثانية فتتحكم فيها العوامل الديموجغرافية (التركيب السكاني)، فالتغير الهيكلي للسكان وزيادة معدلات حجم قوة العمل إلي معدلات النمو السكاني يقود التأثير علي سوق العمل(عرض العمل).

فالبرغم من إرتفاع معدلات النمو الإقتصادية في مصر خلال هذه الفترة إلا أنها لم يصاحبها إنخفاض معدلات البطالة بالمعدلات المرجوة وهذا نتيجة عدة أسباب أهمها[29]:

1. النمو الإقتصادي غير المتوازن لمختلف القطاعات، فالعديد من القطاعات الأكثر نموا في الإقتصاد كثيفه رأسمال بسبب إعتمادها الأكبر علي التكنولوجيا وعدم تحقيق القطاعات كثيفة العمل – وعلي رأسها القطاع الزراعي_ معدلات نمو مثالية.

---

[27] رأفت رضوان، التشغيل والبطالة في مصر، مؤتمر ينظمه المركز المصري للدراسات الإقتصادية، البرنامج القومي للتصدي لقضية البطالة والتشغيل ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يناير 2002، ص5.

[28] لمزيد من التفاصيل انظر " "Okun1962.

[29] Mohamed Hassan, labour Market pressure in Egypt, Ibid,p.15.

2. إتجاه العديد من الشركات والمصانع إلي الإستغلال الأمثل للعمالة الموجودة في فترات الرواج قصيرة الأجل عن الإتجاه إلي زيادة أعداد العاملين، وأما إذا إستمرت معدلات النمو لفترة طويلة، فهذا يجبر ممتلكي الشركات علي زيادة أعداد العاملين، فالأمر يتوقف علي طول أم قصر مدة الإنتعاش الإقتصادي وتحقيق أرباح طويلة الأجل.

3. يفتقر مؤشر العمل إلي سرعة الإستجابة lagging economic indicator للتغير في المؤشرات الإقتصادية الأخري(معدلات النمو الإقتصادي) وخاصة في الإقتصادات ذات النمو المتذبذب وغير المتناسق بين قطاعاته المختلفة، وهو ما ينطبق علي الحالة المصريه، فقد حققت مصر رواجاً إقتصادياً ولكن غير متناسق وغير متوازن بين قطاعاته، حيث حظيت القطاعات كثيفة رأس المال والتكنولجيا بالنصيب الأكبر ، وهذا أثر بشكل كبير علي الطلب علي العمل وزيادة عرض العمالة في نفس الوقت بسبب العوامل الديموجرافية المذكورة سالفاً، إلي جانب تذبذب معدلات النمو وقصر مدتها ، ففترة الرواج الإقتصادي لم تتعدي الأربع سنوات وهذه فترة غير كافية لكي تؤثر بالإيجاب علي سوق العمل وتزيد من حجم التوظف وتخفض من معدلات البطالة.

ومن هذا المنطلق نستطيع وضع أيدينا علي أن هناك خلل هيكلي في آليات سوق العمل(العرض والطلب) خلال هذه الفترة ، أدي إلي تفاقم مشكلة البطالة في مصر، بالرغم من فترة الرواج الإقتصادي التي شهدتها منذ 2004.

وهكذا، وبعد إستعراض المراحل المختلفه التي مر بها الإقتصاد المصري وتحليل تأثر سوق العمل ومعدلات التشغيل والبطالة بهذه التغيرات المتلاحقة، نستخلص ما يلي:

1) مشكلة البطالة في مصر بدأت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي فقط ولم تعان مصر من هذه المشكلة قبل ذلك الوقت، وذلك لعدة أسباب يمكن إجمالها في مجموعتين:

- الأسباب الخارجه عن سيطرة الحكومة وتتمثل في : الركود الإقتصادي العالمي ، انخفاض أسعار البترول، وتراجع الهجرة الخارجية.

- الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة والمتمثلة في: تراجع الحكومه بالتزامها في تعيين الخريجين وعدم ملائمة الهيكل العلمي لمتطلبات سوق العمل وزيادة أعداد الخريجين مع قصور تخطيط القوه العاملة وتعارض العديد من السياسات مع سياسة التوظف ، إضافة إلي عدم الإستغلال الأمثل للموارد وتدني حجم الإنفاق الإستثماري، كما لم يؤثر تطبيق الحكومه لبرنامج الإصلاح الإقتصادي في التسعينات علي حل المشكلة، وعلي التقليل من حدتها، فلم تحظي مشكلة البطالة بأهمية كبيرة داخل البرنامج ، وافتقرت إلي وضع سياسات مباشره وفعالة لمحاولة حل المشكلة المتفاقمه يوماً بعد يوم، فقد

كانت الحلول المطروحة حلولاً مؤقته لم تؤتي ثمارها والمتمثله في الصندوق الإجتماعي للتنميه، فالرغم من محاولات الصندوق لوضع برامج متكاملة لحل مشاكل البطالة ، إلا أن موارده كانت محدودة ومقيدة بشروط الدول المانحة وغير كافية لتنفيذ البرامج كما ينبغي علي أرض الواقع.

2) استمرت المحاولات من قبل الحكومه في مطلع الألفية الجديدة بتنفيذ عدد من السياسات لمحاولة تقليل معدلات البطالة وزيادة فرص التشغيل داخل سوق العمل المصري من خلال جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشره وتوفيرها لفرص كثيره للشباب وتصدر القطاع الخاص للمشهد خلال هذه الفتره، حيث حظي بأعلي نسبة تشغيل وصلت إلي 39%، ولكن لم يستطع مواكبة الزيادة المطرده للطلب في سوق العمل وتراجع القطاع الحكومي عن تعيين الخريجين، وإستمرار إنخفاض الطلب علي العمالة المصرية في سوق العمل الخارجي لقلة كفاءته، مما أدي إلي تزايد الفجوه بين العرض والطلب داخل سوق العمل وحدوث خلل هيكلي في آليات سوق العمل، أدي إلي تفاقم مشكلة البطالة في مصر خلال هذه الفترة بالرغم من فترة الرواج الإقتصادي التي شهدتها منذ 2004.

وإستكمالاً لما سبق، سوف يتم استعراض التغيرات الهيكلية التي حدثت لسوق العمل المصري ومعدلات البطالة خلال الفترة (2008-2016) وأثر حدوث الأزمه المالية العالمية علي سوق العمل في مصر.

ثانيا : إستعراض التغيرات الهيكلية لسوق العمل ومعدلات البطالة في مصر خلال الفتره من (2008-2016).

عانت مصر منذ عام 2008 وحتي الأن من تغيرات إقتصادية دولية ومحلية علي حد سواء، فبعد أن كانت مصر تستعد لجني ثمار الإنتعاش الإقتصادي خلال الفترة 2004 وحتي 2007 وتنبؤ العديد من الخبراء بالتأثير الإيجابي علي سوق العمل المصري وخفض معدلات البطالة خلال تلك السنوات، ضربت الأزمه المالية الإقتصاد العالمي في عام 2008، وأحدثت آثاراً إقتصادية كبيرة علي المستويين العالمي والمحلي، فمصر لم تكن بعيده عن كل هذه الأحداث، والإقتصاد المصري مرتبط بشكل مباشر بالإقتصاد العالمي.

وعليه فقد أدي ذلك إلي إحداث تأثيرات سلبية علي معظم قطاعات الإقتصاد المصري، والتي تعكسها العديد من المؤشرات أهمها:[30]

- حيث انخفض معدل نمو الناتج من 7.2% عام 2008إلي 4.7% في عام 2009 بمعدل بلغ 37.4% إلا أنه ارتفع نسبياً في عام 2010 ليصل إلي 5.1%.

[30] وزارة التخطيط خطة التنمية الإقتصادية والأجتماعية لعام 2009/2010، يوليو 2009، ص8-11.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات من 2.5 مليار دولار عام 2009/2008 إلي حوالي 3 مليار دولار عام 2010/2009.
- تراجع معدل الإستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 22% عام 2008/2007 إلي 18.9% عام 2020/2009 وتأثر ايرادات قناة السويس نتيجة لإنخفاض الطلب العالمي علي كل من المنتجات المصنعة أو البترولية..

ولقد أثرت الأزمه بشكل طفيف علي معدلات البطالة داخل الدولة والتي إرتفعت من 8.7% عام 2009/2008 إلي 9.4% عام 2010/2009، وزيادة عدد المتعطلين بحوالي 230 ألف فرد خلال نفس العام [31]، ويرجع ذلك إلي انخفاض معدلات النمو الإقتصادي كجزء من نباطؤ النمو العالمي ، إضافة إلي تشريد عدد كبير من الموظفين والعمال الذين يعملون في البنوك والشركات التي توقفت وأفلست جراء هذا الركود.

ومن ناحية أخري نجد أن نسب التشغيل إلي إجمالي عدد السكان داخل سوق العمل[32] لم يتأثر بشكل كبير بحدوث الأزمه المالية، فقد ظلت نسب التشغيل مرتفعه، حيث وصلت أقصي قيمه لها في هذا العام إلي نسبة 44.4% من إجمالي القوي العاملة ، فتأثير الأزمه السلبي لا يرتبط فقط بتراجع فرص العمل أو زيادة معدلات البطالة فقط، وإنما تمتد آثاره السلبية علي نوعية فرص العمل التي يتم خلقها، فقد أشارت منظمة العمل الدولية ILO إلي أن أكثر الفئات عرضه وإنكشافاً في ظل الأزمات هم ممن يعملوا لحسابهم الخاص والعاملين بدون أجر لأنهم يفتقدوا الوصول لشبكات الحماية الإجتماعية، وهذا ينطبق علي العاملين في القطاع غير الرسمي في مصر لأنهم يشتركوا أيضاً في العمل في ظل غياب مظلة تأمينيه وقانونية قد توفر لهم الحماية في ظل الأزمات.[33]

وبالرغم من أن سوق العمل تأثر بشكل كبير بحدوث الأزمه ولم تزد معدلات البطالة بالشكل الذي كان متوقع ، إلا أن معدلات البطالة زادت بشكل ملحوظ بين الإناث ، حيث إرتفعت معدلات البطالة بين الإناث بشكل ملحوظ من 18.7% في الربع الرابع لعام 2006إلي 22.7% خلال نفس الربع لعام 2009.[34]وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

---

[31] د. لمياء محمد المغربي، الأزمه المالية العالمية وتداعياتها علي مصر، الأسباب الرئيسية – التداعيات الإقتصادية – إستراتيجيات المواجهة، الجمعيه المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ابريل 2011، العدد 502، ص 153.

[32] الملحق الإحصائي ، الشكل رقم (1) معدلات التشغيل السنوية 2007- 2016

[33] جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، أثر الصدمات الإقتصادية الكلية في سوق العمل في الإقتصاد المصري، بحوث إقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015، ص 51.

[34] الأزمه الإقتصادية العالمية وأثرها علي سوق العمل في مصر، نظرة علي وضع العراق، مركز البحوث الإجتماعية في الجامعه الأمريكية بالقاهرة، www.aucegypt.edu/src/esite3/impact_Arabic_policy_20%

معدل البطالة حسب النوع (الربع الرابع سبتمبر -ديسمبر ٢٠٠٦ سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٩)

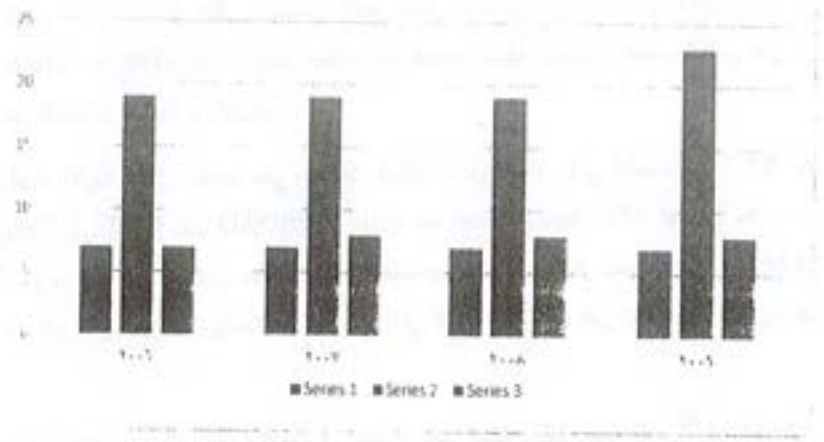

المصدر: مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث القوى العاملة الربع السنوي.

إلي جانب تزايد معدلات البطالة بين الإناث في الحضر بشكل كبير عنه في الريف، حيث زادت معدلات البطالة بينهن في الحضر من 26.2% في الربع الرابع لعام 2006إلي 29.2% خلال نفس الربع من عام 2009، في حين ظل معدل البطالة بين الذكور مستقر، فقد زاد خلال نفس الفترة من 7.5% إلي 8.5% .

كما بلغت معدلات البطالة بين المتعلمين إلي 32% عام 2010 وذلك مقابل 2.2% لمعدل البطالة لمؤهلات التعليم الإبتدائي والإعدادي لنفس العام[35]، ويرجع ذلك إلي أن جانباً كبيراً من الشباب ذي المستوي التعليمي الأفضل و المتعطل يمكنه أن يتحمل حياته بدون عمل لفترة معينه بسبب الدعم العائلي له ، علي عكس نظرائه في المستويات التعليمية المنخفضه الذين لا يستطيعون البقاء عاطلين لفتره طويله دون عمل ، الأمر الذي يفرض عليهم الإلتحاق بأي عمل متاح داخل سوق العمل.[36] كما تشير الأشكال التالية إلى انخفاض نسب التشغيل في القطاع الزراعي تدريجيا خلال هذه الفترة، وذلك لصالح القطاع الخدمي بشكل أكثر وضوحا عنه في القطاع الصناعي الذي تذبذبت نسبة عدد المشتغلين فيه، بحيث وصلت إلى أعلى قيمة فيها عام ٢٠١٠ بحوالى ٣,٢٥ بالمئة. وفي ما يتعلق بالقطاع الخدمي، يلاحظ أنه يستحوذ على النسبة الأكبر من عدد المشتغلين والتي بلغت أقصاها عام ٢٠٠٢ حوالى ٦٢%.

---

[35] بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء www.capmas.eg.org

[36] Hassan and Sassanpour, «Labour Market Pressures in Egypt: Why is the Unemployment Rate Stubbornly, High,» Op.cit., p. 7.

يتضح مما سبق أن سوق العمل في مصر يعاني مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي يمكن أن تتمثل بارتفاع معدلات البطالة، بما يعكس عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه، وخاصة بين الشباب المتعلمين، بالإضافة إلى كونها أكثر وضوحا بين الإناث عن الذكور. كما يتسم حجم التشغيل بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وجدير بالذكر أن معدلات البطالة تأثرت بشكل كبير منذ 2011، حيث ارتفع معدل البطالة إلى ١٢,٤% و١٢,٧% في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي ، ووصلت إلي ذروتها عام 2013 لتصل إلى ١٣,٤ % وفقاً لبحث القوي العاملة، ويعزى هذا الارتفاع الكبير في أعداد العاطلين- ١,٣ مليون فرد فيما بين عامي ٢٠١٠ - ٢٠١٣ في السنوات الأخيرة - إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي أعقب أحداث ثورة ٢٥ يناير .

وطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نلاحظ وصول قوة العمل فى مصر إلى 29 مليون عامل بنسبة 32% من السكان في عام 2017، كما ان حوالى 12% من نسبة البطالة 35% منهم حاملين شهادات جامعية، كما أن العاطلين من الإناث يمثلن 75% من نسبة البطالة، والتى تساوى 12% من إجمالى السكان.[37]

يتضح مما سبق أن سوق العمل في مصر يعاني مجموعة من الاختلالات الهيكلية والتي تتمثل في:

1. إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين

يعكس هذا الإرتفاع عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه خاصة بين فئة الشباب ، بالإضافة إلى كونها أكثر وضوحا بين الإناث عن الذكور حيث إرتفعت معدلات البطاله بين شباب الإناث من 43.7% في 2011 إلي 48.8% في عام 2013 وانخفضت قليلا حتي وصلت في عام 2015 إلي 36.5%، بينما ارتفعت معدلات البطاله بين الذكور من 18.2إلي 21.3% في نفس الأعوام واستمرت في معدلاتها حيث سجلت 21.8% عام 2015، وذلك كما يوضحه الجدول (1) .[38]

وجدير بالذكر أن معدلات البطالة تأثرت بشكل كبير منذ 2011، حيث ارتفعت إلى ١٢% و١٢,٧% في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي ، ووصلت إلي ذروتها عام 2013 لتصل إلى ١٣,٢ % وفقاً لبحث القوي العاملة 2015، ويعزى هذا الارتفاع الكبير في أعداد العاطلين- ١,٣ مليون فرد

---

[37] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، www.capmas.eg

[38] انظر إلي الملحق الاحصائي (تطور معدل البطالة للشباب(15-29) وفقا النوع للاعوام 2011 وحتي 2015).

فيما بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١٣ في السنوات الأخيرة – إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي أعقب أحداث ثورتي ٢٥ يناير و 30يونيو.

وطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- كما هو موضح في الجدول (1) في الملحق الإحصائي – نجد أن قوة العمل فى مصر تصل إلى 28.4 مليون عامل بنسبة 32% من السكان في عام 2016، كما ان حوالى 12% من نسبة البطالة 20% منهم حاملين شهادات جامعية، كما أن العاطلين من الإناث يمثلن23.6% من نسبة البطالة[39]، والتى تساوى 12% من إجمالى السكان.[40]

2. ارتفاع نسبة البطالة بين المؤهلات المتوسطه عن غيرها وعدم قدرة القطاع الخاص علي خلق فرص عمل جديدة.

وعلي صعيد اخر، نجد أن توزيع اعداد العاطلين ذو المؤهلات المتوسطه يمثلوا النسبة الأكبر من بين إجمالي العاطلين حيث يمثلوا 45% في عام 2016، وهذا يشير إلي ضرورة إهتمام الدوله بهذه الفئه وتأهيلهم بالشكل الذي يتطلبة سوق العمل ، كما نلحظ انخفاض مساهمة المنشاءات الكبيره داخل القطاع الخاص في توفير فرص عمل تناسب شرائح عمريه وتعليميه مختلفه خاصة المؤهلات المتوسطه ، حيث تقتصر علي 20% فقط من الوظائف الجديدة بالسوق والباقي يعمل في منشاءات صغيره أو اعمال حره مثل سائقي تاكسي، بائعين متجولين ، بحيث وصلت هذه النسبه إلي 60% من سوق العمل في القطاع الخاص [41].

كما أن العاملين – داخل القطاع الخاص – في الوظائف التي تتطلب شهادات جامعيه -يمثلوا 60% بما يعني أن 40% ممن يحملون شهادات جامعيه يعملون في وظائف لا تحتاج هذه الشهادات .

وعلي الرغم من إرتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص إلي 12% عام 2012 مقارنة بثمانينات القرن الماضي (5%) وانخفاضها في القطاع العام والحكومي من 35% إلي 25% في العام نفسه ، إلا أن هذه النسبة تشير إلي نسبة خلق الوظائف في القطاع الرسمي فقط وهذا غير كافي لمواجهة الطلب داخل سوق العمل ، ومن ناحيه اخري فهو يعني ان هناك ارتفاع غير مسبوق للعاملين في القطاع غير الرسمي (سواء بدون عقد أوبأجر دون تأمينات)، حيث وصلت إلي 50%[42] من إجمالي الوظائف الجديدة في السوق .

---

[39] انظر إلي الملحق الإحصائي جدول(1) تطور مشاركة الأفراد في سوق العمل (أعداد ونسب) وفقا للنوع (2011-2016).

40الجهاز المركزي للتعبئه والإحصاء ، www.capmas.gov.eg

[41] د. راجي أسعد ، ندوة بعنوان " تحليل ديناميكي لسوق العمل في مصر" ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بتاريخ 4/12/ 2017.

[42] المرجع السابق ذكره.

3. تفاوت مساهمة المشتغلين في القطاعات الإقتصاديه المختلفه بين القطاع العام والخاص.

يمثل قطاع التشييد والبناء حوالي ربع إجمالي وظائف القطاع الخاص (25.7%) عام 2016[41]، ويعيب هذا القطاع هو عدم استمرارية واستقرار وظائفه، مما يزيد من معدلات البطاله الموسميه، هذا ويأتي قطاع الصناعات البترولية والتعدينيه في المرتبه الثانيه، حيث يشتغل به ما يعادل 25% من إجمالي الوظائف المتاحه خلال نفس العام ، وعلي غير المتوقع فان قطاعي البنوك والإتصالات يشكلوا نسبه ضئيله جدا من هذه المساهمه حيثوا لايتعدوا 7.7% ، 7% علي التوالي، علي الرغم من أن هذان القطاعان هما اللذان يرتكن إليهما معظم الخريجين للعمل داخلها(لارتفاع اعداد الخريجين المتخصصين في هذه القطاعات).[44]

وعليه فاننا نستخلص مايلي :

مصر تعاني من سوق عمل غير صحي نتيجة :

- عدم الإهتمام الكافي بقطاعات معينه وعلي رأسها قطاع الصناعه.
- تردي مستوي التعليم وعدم اتساقه مع متطلبات سوق العمل.
- تراجع دور الصناعات التحويليه في خلق فرص عمل لأسباب عديدة علي رأسها البيروقراطيه.

[41] Central Agency for Public Mobilization and Statistics, statistics yearbook- labour2016. www.capmas.gov.eg.

[44] انظر الشكل(3) مساهمه المشتغلين في النشاط الإقتصادي في مختلف القطاعات الإقتصاديه في الملحق الإحصائي.

المبحث الثاني

الإجراءات الإقتصادية لخفض معدلات البطالة في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري

اسباب اللجوء إلي تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي:

بدأت مصر منذ عام 2014بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج إصلاح إقتصادي حيث أوشك الإقتصاد علي الإنهيار بعد اتباع الدوله عدد من السياسات اقتصاديه الكليه اثناء وبعد ثورة 25 من يناير نلخصها فيما يلي :[45]

- تبني الدوله لسياسة مالية توسعية خلال 2011 وذلك للتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على الاضطرابات السياسيه، وهذا أدي إلي اتساع حجم العجز الكلي في الموازنة العامة خلال عام 2010/2011 و حتي 2014/2013إلي مايقرب من 11%.
- تقويض الاستهلاك الخاص والاستثمار نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي بشكل مؤقت وحالة عدم اليقين.
- زيادة الإنفاق على بنود الدعم والأجور والمرتبات والتعويضات عن الخسائر – وصل إلي 75% من أجمالي حجم الإنفاق – مع الإنخفاض الكبير في الإيرادات (-2,2%) فقط خلال عام بعد الثورة نتيجة التباطؤ أدي إلي زيادة العجز بنسبة 25 %.

وهذا أدي إلي انخفاض الطلب المحلي نتيجة انخفاض كل من معدل الإستثمار والإدخار المحليين حيث انخفضا من 19% عام 2010 إلي 15% عام 2012 و من 14% إلي 10% علي التوالي . كماأثر ذلك بالتبعيه علي هبوط كبير في الصادرات التجارية وخسارة في إيرادات السياحة، إلي جانب خسارة جزء كبير من الإيرادات بالعملة الأجنبية بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع التدفقات الرأسمالية.

كما انخفضت التحويلات المالية من العاملين بالخارج نتيجة الاضطرابات في البلدان العربية المجاورة فضلا عن ارتفاع مدفوعات الفائدة على الدين العام، مما أدي إلي تفاقم العجز بصورة أكبر، كما أدت

---

[45] الإقتصاد المصري : التحديات المالية والرؤية المستقبلية ،المركز المصري للدراسات الإقتصادية Egyptian Centre for Economic Studies (ECES) www.eces.org.eg

الخسارة في الإيرادات بالعملة الأجنبية وارتفاع حجم النفقات الخارجة إلى إضعاف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وانتشار السوق الموازيه ووصل الي وجود تفاوت كبير بين سعره الرسمي وسعره في السوق السوداء –حيث وصل إلي 20 جنيه للدولار في عام 2016 في السوق السوداء بالرغم من ان سعره الرسمي هو 7 جنيهات فقط– قبل اتخاذ قرار التعويم في نوفمبر من العام نفسه.

وهذا كله ما دفع الدوله إلي ضرورة عمل برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي يهدف إلي اصلاح هيكلي شامل للإقتصاد المصري.

أولا:اثر تطبيق البرنامج علي موشرات الإقتصاد الكلي.

كان لتطبيق برنامج الإصلاح اثاراً عديده غيرت هيكل العديد من المتغيرات الإقتصاديه الكليه كالتضخم، معدلات النمو، معدلات الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها مع الأخذ في الإعتبار عدم وضوح الآثار بالشكل النهائي حتي الأن ، ولكن سنحاول التركيز علي ما ظهر منها حتي الان والتنبؤ بالمستقبل القريب.

لقد ركزت الاجراءات والسياسات داخل خطة الإصلاح على تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفع يساهم في تحفيز الطلب الكلى الفعال، هذه الإجراءات تمثلت في:[46]

- تحرير سعر الصرف.
- رفع اسعار الوقود وخفض الدعم.
- تبني استراتيجة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة.
- تبني النظام الضريبي على القيمة المضافة. حيث يستهدف تطبيق هذه الضريبه توسيع القاعدة الضريبيه من خلال اخضاع جميع الخدمات والسلع لهذه الضريبه بإستثناء السلع التي تمثل الإحتياجات الأساسية للمواطنين وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية للدولة، ستتراوح بين 3– 4% من الناتج المحلي الاجمالي.
- اعداد بيان شامل بالمخاطر المالية.
- اقرار البنك المركزي قواعد جديدة لادارة الاحتياطي النقدي.
- اعداد خطة عمل لاعادة الاستقرار المالي لقطاع البترول.
- اعداد قانون جديد للتخلص من التراخيص في قطاع الصناعة بما لا يؤثر على المصلحة العامة.

---

[46] المركز الديمقراطي العربي ، قرض مصر من صندوق النقد الدولي في 1991 و 2016 بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة دراسة حالة جمهورية مصر العربية 1991-2016، 17 مارس 2017. http://democraticac.de/?p=53087

- زيادة الانفاق الاجتماعي بما لا يقل عن 25 مليار جنيه.

وقد أثرت هذه الإجراءات على المتغيرات الكلية على الصعيدين المالي والنقدي منها الإيجابي ومنها السلبي: [47]

النتائج الإيجابية:

- تراجع العجز التجاري من -6.6% في2016 /2017إلي -4.1% في العام الحالي 2018/2017. نتيجة إرتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة16.2%إلى جانب إنخفاض الواردات غير البترولية بنسبة 4.5%، إلي جانب ارتفاع كل من ايرادات الساحه وتحويلات العاملين من الخارج إلي 1.5 ، 4.8 مليار دولار خلال الربع الرابع من نفس العام .
- إرتفاع صافي الإحتياطي الدولي ليصل إلي 36.5 مليار دولار في سبتمبر 2017مقارنة بأدنى مستوى له عند 12.1 مليار دولار في نهاية يونيو 2016.
- إنخفض عجز الموازنة إلي 1.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام المالي 2018/2017 مقارنة ب2.0% خلال نفس الفترة من العام السابق له، حيث إرتفعت الإيرادات بشكل أسرع من المصروفات نتيجه زيادة حجم الضرائب وفرض ضريبة القيمه المضافه.
- إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلي 4.7% خلال الربع الثالث من العام المالي 2018/2017، مقارنة بنحو 4.1% خلال نفس الفترة في العام المالي السابق، وتشير المؤشرات إلي توقع وصوله إلي 5.7% طبقا لبيانات وزارة الماليه والبنك المركزي.
- ارتفاع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال العام المالى 2016/ 2017 بنسبة 14,5 % ليبلغ 7,9 مليار دولار مقارنة بنحو 6,9 مليار دولار خلال العام المالى 2017/2016.
- ارتفاع الحصيله الضريبه من 12.5% عام 2015/2014 إلي 13.9% خلال العام الحالي 2019/2018.
- إنخفض معدل البطالة إلى 11.98% خلال الربع الثاني من عام 2017مقارنة ب12.5% خلال نفس الفترة من العام الماضى.

النتائج السلبية:

[47] Angus Blair, Egypt macroeconomic Reform, Pharos holding investment bank, conference by enterprise Ireland , Dublin , February 2018, p2,3,4,5.

- إرتفع معدل التضخم بنسبة أكبر مما كان متوقع نتيجة تعويم الجنيه المصري حيث إرتفع معدل التضخم وأصبح في سبتمبر 2017 بمقدار 33.3% بعدما كان معدل التضخم 25.9% في ديسمبر 2015.
- **إرتفاع إجمالي الدين الحكومي** ليصل إلى 3676 مليار جنيه، اي 105.7% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية مارس 2017 ويرجع ذلك إلى زيادة الدين المحلي في ضوء إرتفاع ديون الخزانة إلى 1096 مليار جنيه في نهاية مارس 2017مقارنة ب 816 مليار جنيه في نهاية يونيو 2016.
- **إرتفاع الدين الخارجي الحكومي** في ضوء إرتفاع القروض إلى 25.9 مليار دولار في نهاية يونيو 2017 مقارنة ب 20.9 مليار دولار في نهاية يونيو 2016.

ثانياً: اثر تطبيق البرنامج ومدي تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي علي سوق العمل ومعدلات التشغيل.

يعد تراجع مؤشر البطالة – وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئه والإحصاء- خلال الربع الثالث من العام الجاري (2018) ليصل إلى 11.9% مقابل 12.5% اشاره هامه وايجابيه حيث يحاله بعض الخبراء علي أنه نتيجه مباشره لتحسن أوضاع الإقتصاد الكلي ويؤكد اخرون أن هذا التراجع في معدل البطالة يعود إلى المشروعات القومية الكبرى التى يجرى تنفيذها فى عدة قطاعات ووأنها لعبت دورا بارزا فى توليد فرص عمل وصلت إلي 4 ملايين فرصة ولاسيما فى قطاع البناء والتشييد[48].

وعليه فانهم قلقين أن تكون هذه الفرص مؤقتة وسوف تنتهى باكتمال تنفيذ المشروعات القومية ، وعلي الرغم من ذلك فلا يمكن إغفال دور برنامج الإصلاح الاقتصادى فى تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي بصفة عامة و مناخ الأعمال بصفة خاصه، الأمر الذي يتيح المزيد من فرص العمل.

وبناء عليه فاننا سنحاول عرض مدي تأثير تحسن المؤشرات الإقتصاديه علي سوق العمل ومعدلات التشغيل حتي الأن وأثر القطاعات الإقتصاديه علي خفض معدلات البطاله:

1. زيادة حجم الإستثمارات المحليه والإجنبيه :

شهدت الإستثمارات الكلية المنفذه إرتفاعاً بنسبة 24% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2017/ 2018 لتصل إلي 186.1 مليار جنيه مقارنة ب 149,8 مليار جنيه خلال نفس الفترة السابقه له

[48] محمود عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي بمصر قبطله ، الأهرام الإقتصادي، العدد 5797، نوفمبر 2017.

كما شهدت الإستثمارات الكليه المنفذه إرتفاعاً بنسبة 52.8 % خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث إرتفعت اجمالي الإستثمارات الجديدة المتمثله في رؤوس أموال جديدة ، بجانب شركات شهدت توسعات بنسبة 337% خلال مارس 2018.

واستحوذ قطاع الخدمات علي النصيب الأكبر من هذه النسبة، حيث تتم تأسيس 1120 شركة بنسبة 54% ، يليها قطاع الصناعة 25.9% ثم قطاع الزراعه 7.9% وأخرها كل من قطاع السياحه بنسبة 1.1% فقط وقطاع التمويل بشركة واحدة فقط.

وهذا سيساهم في خلق فرص عمل جديد تصل إلي 7.6 ألف فرصة عمل بين عدد من التخصصات يأخذ القطاع الزراعي 4.9% ، الإداري 66%، طبي 0,6%، سياحي0,6% ، هندسي 3.1%، حرفي 25%.

وعلي صعيد آخر فقد ارتفع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي 2017/2016 نسبة 14.5% ليبلغ هذا الصافي نحو 7.9مليار دولار مقارنة بنحو 6.9 مليار دولار خلال عام 2016/2015 و 4.2 عام 2014/2013(قبل تطبيق برنامج الإصلاح).

وقد ساهم كل من تحرير سعر الصرف و تطبيق وزارة الإستثمار مجموعه من الخطوات لتأهيل المناخ الإستثماري- تمثلت في عدد من الإصلاحات التشريعيه ، تهيئة الأجواء لأصحاب الأعمال لبدأ أنشطتهم الإستثماريه – في زيادة الإستثمارات المحليه والأجنبيه، مما أسهم في زيادة عدد الشركات التي تم تأسيسها بعد انشاء مركز خدمات المستثمرين الذي يقوم بإشهارشركاتهم في يوم عمل واحد.

كما قامت الوزاره باطلاق مبادره" فكرتك شركتك" التي تتيح تمويلاً للفكره الواحده المقدمه بقيمة تصل إلي نصف مليون جنيه كحد أقصي وقد لقي قبولا كبيرا من الشباب حيث وصلت عدد الأفكار المطروحه إلي 4000 فكره وهذا سيساهم بشكل كبير في زيادة عدد الشركات والإستثمارات وتوفير فرص عمل .

2. تحفيز نمو المشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال التمويلات البنكيه

تبنت البنوك خريطه لتمويل المشروعات الإنتاجيه في إطار برنامج الإصلاح أسهمت بشكل ملحوظ في إنخفاض معدلات البطاله وإتاحة الكثير من فرص العمل من خلال مساعدة الشباب في توفير رأس المال المناسب للمشروعات المقدمه وتمويل عدد من المشروعات التوميه(مدينةالأثاث بدمياط بتمويل قيمته 862

مليون جنيه، تمويل إنشاء 3 أنفاق تحت قناة السويس بقيمه بلغت 3 مليارات جنيه) وقد اسهمت تلك المشروعات في توفير الكثير من فرص العمل، كما قاد البنك المركزي مبادرة الحكومه بتمويل بقدر ب 200مليار جنيه لتقديم قروض منخفضة الفائده للمشروعات الصغيره وضم تمويل قطاع التمويل متناهي الصغر إلي النسبه الإلزامية لإقراض المشروعات الصغيره والمتوسطه البالغه 20% من المحافظ الإئتمانية للبنوك ، بجانب تقديم حوافز للبنوك لتشجيعها علي تمويل هذا النوع من المشروعات و تخصيص المعهد المصرفي إدرات لتدريب العاملين في البنوك علي منح تلك القروض وكيفية تسويق المنتجات [49].

ونجد ان اتجاه البنوك إلي تمويل المشرعات متناهية الصغر سيساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل ويحول معظم هذه المشروعات من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي[50]

وهذا لايمنع من وجود معوقات مازالت تعوق هولاء المستثمرن مثل عدم قدرة هولاء علي الحصول علي قروض مناسبه وبسهوله ليبدأوا بها مشروعاتهم الصغيرة، إلي جانب إهمال دور هذه البنوك في استيعاب المصانع المتوقفه والمساعدة في تقديم التمويل اللأزم لإعادة تشغيلها ، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في استيعاب عدد كبير من العماله من ناحيه ويزيد من الطاقه الإنتاجيه التي تسهم بشكل فعال في نمو الناتج المحلى الإجمالي .

كما يقوم القطاع المصرفي بدور هام في تحفيز الإستثمار الأجنبي من خلال تقديم التمويل اللأزم له خاصة مع المشروعات التنمويه التي يحتاجها الإقتصاد بشده هذه الفتره وبالطبع يخلق فرص عمل جديده ويساهم في خفض معدلات البطاله.

3. تحفيز نمو الصادرات من خلال الإهتمام بقطاع الصناعه

تولي الدوله أهميه خاصه بقطاع الصناعه منذ تطبيق برنامج الإصلاح، وذلك للدور الحيوي الذي يلعبه في زيادة الإنتاجيه حيث تتوقع مؤسسةoxford business مساهمة قطاع الصناعه ب 9% و زيادة مساهمته بنسبة 25% من إجمالي الناتج بحلول عام 2020. [51]

الأمر الذي يحفز نمو الصادرات ويساهم في ارتفاع معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة، حيث ارتفع حجم الصادرات إلي 21.7 مليار دولار خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق لتطبيق البرنامج الذي كان يبلغ 18.7 مليار دولار ، وذلك بنسبة 15.9 % [52]

---

[49] ادرات البحراوي ، الإصلاح يحاصر البطاله، الأهرام الإقتصادي، ص4 www.ik.ahram.org.eg

[50] يندرج أكثر من 95% من المشروعات متناهية الصغر تحت إطار القطاع غير الرسمي. وفقا لبيانات الصادره عن الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر.

[51] Oxford business group, www. oxfordbusinessgroup.com/overview/fuelling-expansion-industry-remains-important-driver-economic-activity.

وعلي صعيد أخر فان قطاع الصناعه يوظف نحو 65% من إجمالي القوي العامله – ومن المتوقع مساهمته في خلق مايقرب من 3 مليون وظيفه بحلول 2020 – ، حيث ان تستوعب كل من الصناعات النسيجيه والأثاث والصناعات الحرفيه اعداد كبيره جداً من العماله حيث تستوعب الصناعات الحرفيه وحدها ما يقرب من 200 ألف عامل بشارع المعز وخان الخليلي فقط[53]

فقد قامت الدوله بعدد من الإجراءات تحاول من خلالها رفع مساهمة القطاع الصناعي في التوظف مما ينعكس ايجاباً علي رفع القدره والجوده الإنتاجيه ويحفز من نمو الصادرات ، منها البدء في إدراج المزيد من العمالة داخل سوق العمل خاصة للشباب الذين تتزواح أعمارهم مابين 29 عاما واقل وهو مايشكل ثلاثة أرباع حجم البطاله في مصر [54]، الي جانب قيام المركز الوطني لتنمية الموارد البشريه باتحاد المستثمرين بتدريب وتوفير نحو 47 ألف من العماله الماهره المدربه بما يتناسب مع احتياجات المصانع مما يعد خطوه هامه في جذب المزيد من الإستثمارات الصناعيه وتمهيد الطريق لمواجهة مشكلة البطاله.

وعلي الرغم من تلك الجهود إلا ان هناك معوقات عديده تقف امام دور القطاع في التوظيف أهمها هو عزوف الشباب عن العمل في المصانع نتيجه الموروثات الثقافيه الخاطئه بتدني المستوي الإجتماعي لهذه الوظائف ، تعددية جهات التدريب وعدم جداوها في تخريج عمالة كفئ ، واخيراً تعديد المشكلات الخاصه بكل صناعه ، إعتماد صناعة النسيج علي تشغيل الفتيات بدرجه كبيره ويعمل الزواج المبكر علي خسارة العديد منهم بعد تدريبهم .

ولهذا يُوصي بتوحيد جهة التدريب وانشاء مدارس للتعليم الفني بالمناطق الصناعيه لسهولة تدريب الدارسين عملياً.

4. نمو تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

استطاع قطاع الإتصالات أن يحقق معدل نمو سنوي يقدر ب 12.5% سنوياً ، حيث وصلت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 3.2% كما بلغ حجم الصادرات لهذا القطاع ما يقرب من 1.9مليار دولار سنوياً، ويساهم ذلك في توظيف ما يقرب من 500 ألف عامل حيث اشادت مؤسسة oxford business بالخريجين المهرة وانخفاض تكاليف التشغيل وهم يمثلان عاملين رئيسيين فى جذب المزيد من الإستثمارات في هذا القطاع .

---

[53] الإصلاح بحاسر البطالة، المرجع السابق ذكره، ص5.

[54] Oxford business group, op.cit.

كما كان للمناطق التكنولوجيه التي تم إنشاؤها مؤخرا تأثيرا ملموسا في زيادة معدلات التشغيل حيث ساهمت المنطقة التكنولوجية فى برج العرب بتوفير ما يقرب من 3 إلى 4 آلاف فرصة عمل مباشرة، حيث يتمتع هذا القطاع بميزة فريده في انه يتسم بدرجة كبيرة من المرونة وذلك لقدرته على توفير فرص عمل حرة دون التقيد بالعمل النمطى المتعارف عليه والزامية وجود العاملين بالشركة، بل ايضا العمل في شركات متعددة الجنسيه دون الحاجه إلي السفر ، وهذا يساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل ورفع معدلات التشغيل.

وبالرغم من كل هذه المميزات إلا ان نسبة العاملين في هذه القطاعات لا يتعدي 7% من إجمالي الخريجين بينما يعمل 20% منهم في قطاع التجاره وهذه مازالت نسبة ضئيلة جدا ، وهذا يتطلب بذل مزيد من الجهد لإعادة الهيكل المهني لقوة العمل والذي يحقق التوازن في سوق العمل مع ارتفاع معدلات التشغيل.

وعليه فقد كان لبرنامج الإصلاح أثرًا كبيرًا على استعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى وتحقيق تطور ملحوظ فى مؤشرات الاقتصاد الكلى وتحسن ترتيب مصر فى العديد من المؤشرات العالمية، وبالرغم من هذا التقدم الملموس إلا انه مازال سوق العمل يعاني من اختلالات كثيره تعرقل الوصول إلي التوازن المنشود.

وللتأكد من ذلك سوف تقوم الباحثه في المبحث التالي ببناء نموذج قياسي لقياس والتنبؤ بتأثير هذه الإجراءات علي خفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل.

تحاول الدراسة في هذا المبحث تقدير العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (كمتغيرات تفسيرية) وبين معدل البطالة (كمتغير تابع).

المتغير التابع	
UNEMP	معدل البطالة
المتغيرات المستقلة	
GDP	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية بالمليار جنيه)
FDI	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)
Debt_Prv	نسبة الائتمان الموجه الى القطاع الخاص
Ind_adval	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
GDP_grth	معدل نمو الناتج المحلي
Tax	الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي
Save	الادخار كنسبة من الناتج المحلي
M2	السيولة المحلية
Ext_debt	رصيد الدين الخارجي كنسبة من اجمالي الدخل القومي
Investment	اجمالي الاستثمارات المنفذة

مصادر البيانات :

تم الحصول على بيانات سلاسل زمنية لجميع المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الانترنت، ماعدا متغير (اجمالي الاستثمارات المنفذة) تم الحصول عليه من بيانات وزارة التخطيط.

وتم تقدير النموذج على الحاسب الآلي باستخدام برنامج IBM SPSS V.22 وكانت نتائج التقدير كما يلي:

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	55.814	10	5.581	6.781	.000[b]
	Residual	13.169	16	.823		
	Total	68.982	26			

a. Dependent Variable: UNEMP

b. Predictors: (Constant), investment, GDP_grth, M2, debt_prv, TAX, FDI, SAVE, ind_adval, ext_debt, GDP

يتضح من جدول تحليل التباين معنوية النموذج ككل حيث أن قيمة P-Value أقل من 0.05، وبلغ معامل التحديد 81%كما بلغ معامل التحديد المعدل 70% تقريبا وهي نسبة جيدة وتشير الى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج.

كما بلغت احصائية اختبار D.W = 1.6 وهو ما يشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.900[a]	.809	.690	.907	1.572

a. Predictors: (Constant), investment, GDP_grth, M2, debt_prv, TAX, FDI, SAVE, ind_adval, ext_debt, GDP

b. Dependent Variable: UNEMP

وبالنسبة لتحليل البواقي تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ومتوسطها = صفر كما يتضح مما يلي:

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	7.51	13.19	10.42	1.465	27
Residual	-1.426-	1.371	.000	.712	27
Std. Predicted Value	-1.982-	1.894	.000	1.000	27
Std. Residual	-1.572-	1.512	.000	.784	27

a. Dependent Variable: UNEMP

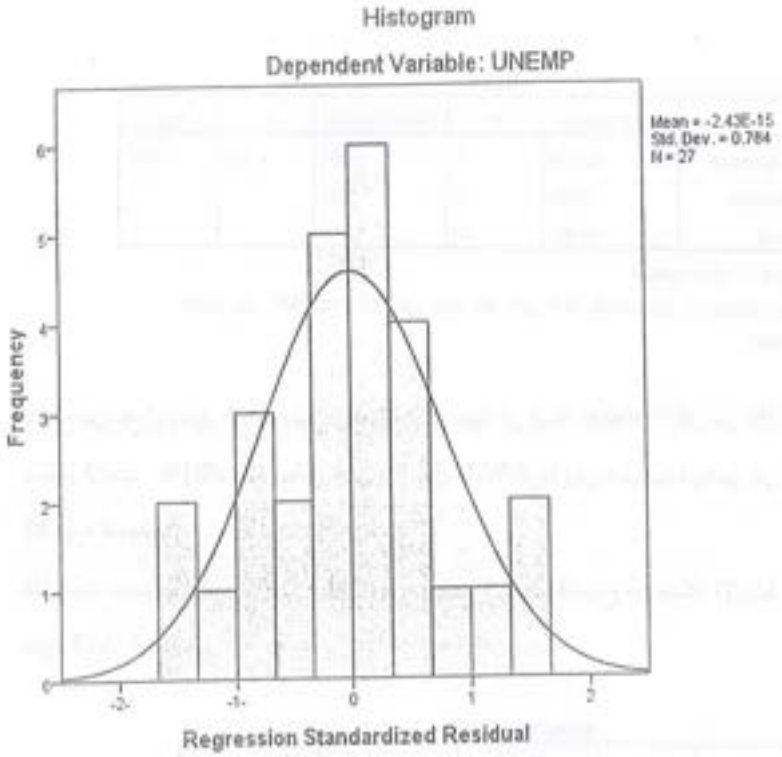

وكانت قيم معاملات النموذج كما يلي:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	32.089	10.118		3.171	.006
	GDP	-.022-	.008	-5.361-	-2.849-	.012
	FDI	.024	.152	.036	.159	.875
	debt_prv	-.163-	.048	-1.165-	-3.362-	.004
	ind_adval	.510	.203	.906	2.514	.023
	GDP_grth	-.481-	.241	-.473-	-1.996-	.063
	TAX	-.709-	.226	-.825-	-3.144-	.006
	SAVE	.525	.194	1.130	2.698	.016
	M2	.009	.003	3.562	3.068	.007
	ext_debt	-.197-	.069	-2.592-	-2.867-	.011
	investment	-.004-	.005	-.189-	-.701-	.494

a. Dependent Variable: UNEMP

1- **الناتج المحلي الاجمالي:** توجد علاقة عكسية (معنوية عند مستوى 0.05) بين الناتج المحلي الاجمالي وبين معدل البطالة حيث أن زيادة مقدارها مليار جنيه في الناتج المحلي تؤدي الى تخفيض معدل البطالة بمقدار 0.022% ، وهو ما يتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية حيث في تتسم فترات الرواج للدورة الاقتصادية بارتفاع الناتج وانخفاض البطالة.

2- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يشير معامل الانحدار الى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدل البطالة (إلا أن تأثيره غير معنوي احصائيا)، وهو ما قد يرجع الى أن نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية الواردة الى مصر تتركز في قطاع استخراج البترول حيث استحوذ وحده على 61.2% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية لعام 2017.[55]

3- **نسبة الائتمان الموجه الى القطاع الخاص:** يتضح وجود علاقة عكسية حيث أن 1% زيادة في الائتمان الوجه الى القطاع الخاص تؤدي الى تخفيض معدل البطالة بمقدار 0.16% ، وهو ما يشير الى كفاءة القطاع الخاص في توجيه المدخرات الى استثمارات منتجة بعكس القطاع الحكومي والذي غالبا ما يوجه الائتمان الى الاستثمار في أذون وسندات الخزانة.

---

[55] البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ص 62.

4- القيمة المضافة في الصناعة: يشير النموذج الى علاقة طردية بين القيمة المضافة في الصناعة وبين معدل البطالة، ويعزى هذا زيادة التوجه الى الصناعات كثيفة رأس المال مثل الصناعات الثقيلة والصناعات الالكترونية، ويشير هذا الى عدم التوافق بين مهارات الأيدي العاملة وبين متطلبات سوق العمل، خاصة في القطاع الصناعي.

5- **معدل نمو الناتج المحلي:** توجد علاقة عكسية (معنوية عند مستوى 0.10) حيث أن زيادة معدل النمو بمقدار 1% تؤدي الى خفض معدل البطالة بمقدار 0.5%.

6- **الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي:** يشير النموذج الى وجود علاقة عكسية حيث يؤدي ارتفاع الايرادات الضريبية الى تخفيض معدل البطالة بمقدار 0.7% وهو ما يرجع إلى أن زيادة الايرادات السيادية للدولة تمكن الدولة من مواجهة مشكلة عجز الموازنة وزيادة قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات العامة أوتقديم دعم لقطاعات بعينها.

7- **الادخار كنسبة من الناتج المحلي:** على خلاف التوقعات بأن زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار ومن ثم خلق فرص عمل جديدة، إلا أن النمذج يشير الى وجود علاقة طردية بين الادخار وبين معدل البطالة، حيث أن زيادة معدل الادخار بمقدار 1% يؤدي الى زيادة معدل البطالة بمقدار 0.53% ، وهذا قد يشير الى عدم كفاءة توجيه المدخرات الى استثمارات منتجة وتسرب جزء كبير من دورة النشاط الاقتصادي في صورة اكتناز. أيضا فإن بعض الأدبيات الاقتصادية أشارت الى وجود ما يعرف بلغز التوفير Paradox of Thrift[56] فعند رغبة المستهلكين في ادخار اكثر عند كل مستوى من الدخل انما يعني الرغبة في انفاق اقل وهذه المحاولة سوف تؤدي في النهاية الى نقص فعلي في ما يدخره المجتمع.

8- **السيولة المحلية:** توجد علاقة طردية (معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 0.05) إلا أن تأثير متغير السيولة المحلية ضعيف، حيث أن كل مليار جنيه زيادة في المعروض النقدي تؤدي الى خفض معدل البطالة بمقدار 0.01% تقريبا، وهو ما يشير الى الأثر الايجابي للسياسة النقدية التوسعية على معدل البطالة، ولكن يجب مراعاة الصعود التضخمية التي قد تنتج في حالة اتباع مثل هذه السياسة.

---

[56] سامي خليل، "نظرية الاقتصاد الكلي"، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 288

9- رصيد الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي: يتبين وجود علاقة عكسية بين رصيد الدين الخارجي وبين معدل البطالة، حيث أن زيادة رصيد الدين الخارجي بمقدار مليار دولار تؤدي الى خفض معدل البطالة بمقدار 0.2% ، وهذا قد يرجع الى تشدد الدول الخارجية والمؤسسات الدولية في منح القروض الى الدول النامية، وربط التمويل بمشروعات تنموية محددة، إلا انه يجب عدم التوسع في الاعتماد على القروض الخارجية كمصدر لتمويل التنمية، بسبب ارتفاع أعباء خدمة الدين والتي تؤدي الى عدة أثار سلبية من أهمها تفاقم مشكلة عجز الموازنة.

10- على الرغم من ان اشارة معامل الاستثمار سالبة وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات المنفذة وبين معدل البطالة إلا أن هذه العلاقة غير معنوية احصائيا، وهذا يرجع الى تركز الاستثمارات في قطاعات كثيفة لرأس المال، ووجود بطالة فنية، بالإضافة الى النمو الاقتصادي غير المتوازن وضعف قدرة الاقتصاد القومي على توليد المزيد من فرص العمل المنتجة وخصوصا مع ارتفاع متوسط تكلفة فرصة العمل حيث تتراوح تكلفة فرصة العمل بين 85 الف و 400 الف جنيه في بعض القطاعات[57].

و نتيجة لتضاؤل بعض معاملات الانحدار المتعدد يمكن تقدير النموذج بأسلوب الانحدار التدريجي والذي كانت قيم معاملاته كالتالي:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-9.529-	4.838		-1.969-	.060
	Ind_adval	.563	.139	.630	4.056	.000
2	(Constant)	-3.575-	4.759		-.751-	.460
	Ind_adval	.500	.124	.560	4.017	.001
	save	-.291-	.103	-.396-	-2.839-	.009

a. Dependent Variable: unemp

يتبين لنا ابقاء نموذج الانحدار التدريجي على متغيرين فقط هما :

[57] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، 2013، ص 67.

1- الادخار: ويظهر النموذج وجود علاقة عكسية بين زيادة الدخرات الوطنية وبين معدل البطالة ذلك أن العامل الأكبر في بناء رأسمال وطني هو توافر مدخرات وطنية، وهو ما قام به الاقتصادي المصري العظيم طلعت حرب بتجميع مدخرات المصريين وتوجيهها لبناء صناعة وطنية. الا ان معدلات الادخار الحالية لا زالت دون المطلوب (وهو ما يفسر صغر قيمة معامل الانحدار لهذا المتغير)؛ لافتقاد المصريين بشكل عام لثقافة الادخار من جهة، وكنتيجة لتبني الحكومات السابقة لسياسات توزيع غير عادلة من أخري. والأمل معقود علي سياسة الحكومة الحالية التي لجأت في البداية الي رفع سعر الفائدة كسياسة نقدية تهدف للحد من التضخم، وتبنيها لسياسة "النمو الاحتوائي" لتحقيق توزيع أكثر عدالة في الوصول الي المأمول.

2- القيمة المضافة في الصناعات التحويلية: أيضاً فان زيادة نسبة الصناعات التحويلية هي احدي المستهدفات من عملية التنمية، الا أن الاستثمارات الأجنبية والتي تحتكر التكنولوجيا المتقدمة، تهدف الي ربط اقتصاديات الدول النامية التي تقيم بها استثماراتها بالدولة الأم. وقد كانت لهم تجربة لنقل بعض الاستثمارات التكنولوجية الي الصين غير ان العمال الصينيين تمكنوا من فهم التكنولوجيا وقامت الصين بعدها بتقليد تلك المنتجات وهو ما لا تريد الشركات متعددة الجنسيات تكراره، لذا فقد عمدت الي استخدام تكنولوجيا كثيفة لرأس المال وهذا هو سبب وجود علاقة طردية بين زيادة الاستثمارات الأجنبية وبين زيادة معدلات البطالة.

والحقيقة ان المتغيرين (الإدخار والقيمة المضافة من الصناعات التحويلية) مرتبطين ببعضهما البعض؛ فتراجع المدخرات الوطنية يدفع بزيادة الاعتماد علي الاستثمارات الأجنبية والعكس بالعكس.

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

أولا: النتائج

حاولنا من خلال هذا البحث الإجابه علي الإشكاليه القائمه المتعلقه بدراسة تحليليه(1960-2017) وقياسيه في الفتره من (1990 - 2017) لأثر مؤشرات الإقتصاد الكلي علي خفض معدلات البطالة في مصر ، يمكن حصر النتائج التي توصلت إليها الدراسه فيما يلي:

- تفاقم مشكلة البطاله منذ ثمانينيات القرن الماضي وعجز الإقتصاد المصري علي توليد فرص عمل جديدة بسبب الركود الإقتصادي العالمي و تراجع الحكومه بالتزامها في تعيين الخريجين بجانب عدم ملائمة الهيكل العلمي لمتطلبات سوق العمل وزيادة أعداد الخريجين وتعارض العديد من السياسات مع سياسة التوظف .
- لم يؤثر تطبيق الحكومه لبرنامج الإصلاح الإقتصادي في التسعينات علي حل المشكلة، وعلي التقليل من حدتها، فلم تحظي مشكلة البطالة بأهمية كبيرة داخل البرنامج ، وافتقرت إلي وضع سياسات مباشره وفعالة لمحاولة حل المشكلة المتفاقمه يوماً بعد يوم.
- لم يصاحب ارتفاع معدلات النمو في الفتره (2004-2007) الإنخفاض المرجو منه في معدلات البطاله وذلك بسب النمو غير المتوازن للقطاعات المختلفه، إتجاه العديد من الشركات والمصانع إلي الإستغلال الأمثل للعمالة الموجودة بدلا من زيادة أعداد العاملين بجانب افتقار مؤشر العمل إلي الإستجابه السريعه لزيادة معدلات النمو.
- حدوث عدد من الاختلالات الهيكلية داخل سوق العمل منذ ثورة 2011 ،الأمر الذي أدي إلي إرتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة وصلت إلي 13% عام 2013.
- عانت مصر منذ 2011 من سوق عمل غير صحي نتيجة عدم الإهتمام الكافي بقطاعات معينه وعلي رأسها قطاع الصناعه ، تردي مستوي التعليم وعدم اتساقه مع متطلبات سوق العمل واخيراً تراجع دور الصناعات التحويليه في خلق فرص عمل لأسباب عديدة علي رأسها البيروقراطيه.
- كان لبرنامج الإصلاح الحالي أثرًا كبيرًا على استعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى وتحقيق تطور ملحوظ فى مؤشرات الاقتصاد الكلى وتحسن ترتيب مصر فى العديد من المؤشرات العالمية إلا انه مازال سوق العمل يعاني من اختلالات كثيره تعرقل الوصول إلي التوازن المنشود.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تم بحثه واستنتاجه توصلت الدراسه لعدد من التوصيات أهمها:

- ضرورة توجيه الإستثمارات إلي القطاعات التي تخلق فرص عمل كثيفه ومستدامه.
- الإهتمام بالقطاعات الإنتاجيه المختلفه وتشجيع القطاع الصناعه والقطاع المالي الذي يخلقان فرص عمل تتناسب مع الخريجين في مصر وأهمهم علي الإطلاق قطاع النسيج
- بذل المزيد من الدعم من قبل الحكومه و القطاع المصرفي للمشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال تنويع وتسهيل الحصول علي التمويل والقيام بصندوق للتمويل متناهي الصغر إلي جانب رفع مستوي الوعي بأهميه هذا النوع من المشروعات بالتعاون مع كافة وسائل الإتصال (المسموعه ، المرئية، التكنولوجيه) .
- تعزيز دور القطاع مرة أخري والقيام بشراكة بينه وبين القطاع العام والدوله حيث لوحظ عودة دور دور الدوله في النشاط الإقتصادي بشكل كبير .
- ضرورة الإهتمام بدور تكنولوجيا المعلومات وأهمية تأثيرها علي معدلات التشغيل.
- أهمية مقارنه سوق العمل المصري وقياس تأثير مؤشرات الإقتصاد الكلي عليه بالأسواق الأخري لتحديد مواطن الضعف والقوه وهو ماحاولت الباحثه القيام به في بحثها السابق لدولة أيرلندا.
- ضرورة الإهتمام بتدريب العماله بشكل مستمر لمواكبة الجديد في جميع المجالات وذلك من خلال التوسع في إقامة مراكز للبحث العلمي داخل الشركات او المصانع R&D.
- توسع الدوله في وضع سياسات تنظيم سوق العمل من خلال إنشاء عدد من برامج سوق العمل المتكاملة والتي تخدم كل من العاطلين وأصحاب الأعمال والمجتمعات المدنيه إلي جانب استهداف البطالة طويلة الأجل وإعادة الإدراج لسوق العمل مره أخري خاصة بعد تسريحهم أو غلق المصانع والشركات عقب احداث 2011.

الملحق الإحصائي

جدول (1) تطور مشاركة الأفراد في سوق العمل (أعداد ونسب) وفقا للنوع (2011-2016)

(الأعداد بالمليون)

السنة / البيان	2011 عدد	2011 %	2012 عدد	2012 %	*2013 عدد	*2013 %	*2014 عدد	*2014 %	*2015 عدد	*2015 %	*2016 عدد	*2016 %
قوة العمل الإجمالي	26.5		27		27.3		27.9		28.4		28.9	
ذكور	20.4	77	20.9	77	21.2	76	21.3	76	21.7	76	21.9	76
إناث	5.5	23	6.2	23	6.5	24	6.6	24	6.7	24	6.9	24
المشتغلون الإجمالي	23.3		23.6		24		24.3		25		25.3	
ذكور	18.8	43	18.9	42.4	19	42.1	19.2	41.8	19.7	41	19.9	41
إناث	4.6	67.8	4.7	67	5	66.2	5.1	65.4	5.1	64	5.3	79
		17.4		17		17.4		17.5		17		21
المتعطلون الإجمالي	3.2		3.4		3.6		3.6		3.6		3.6	
ذكور	1.8	56	1.9	56	2.1	58	2.1	58	2.03	56	1.9	54
إناث	1.4		1.5	44	1.5	42	1.5	42	1.6	44	1.7	46
معدل البطالة (%) الإجمالي	12		12.7		13.2		13		12.8		12.5	
ذكور	8.8		9.3		9.8		9.6		9.4		8.9	
إناث	22.7		24.1		24.2		24		24.2		23.6	

المصدر: بيانات القوى العاملة ، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، عدد 2013،2012 ، من إعداد الباحثة.

*بيانات 2013-2016 من الموقع الإلكتروني للجهاز www.capmas.gov.eg.

جدول رقم (2)

تطور معدلات البطالة للشباب(15-29) وفقا للنوع للأعوام 2011 وحتي 2015.

السنوات	ذكور	إناث	جملة
2011	18.2	43.7	24.1
2012	21	48.8	27.7
2013	21.3	48.6	28.2
2014	20.6	44	26
2015	21.8	36.5	26.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القوى العاملة ، الاتحاد العام 2016. الجدول من إعداد الباحثة.

جدول رقم (3)

معدل البطاله والتقديرات المنويه للعماله والبطاله طبقاً للحالة التعليميه والنوع في 2016

الوحدة: بالمئات

الحالة التعليميه	أمي	يقرأويكتب	اقل من متوسط	ثانويه عامه وأزهريه	*مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي وفوق الجامعي	جملة
قوة العمل								
الأجمالي	52356	29052	39933	5768	94037	13621	54569	289336
ذكور	39304	28164	39074	5590	77416	7610	38449	245607
إناث	13052	888	859	178	16621	6011	16120	43729
المتعطلون الأجمالي	1775	1555	2440	516	15830	1631	6312	30059
الذكور	1242	743	2849	364	8422	703	5153	19476
الإناث	533	712	591	152	7422	978	6159	16547
معدل البطاله%								
الأجمالي	3.4	5.4	6.1	9.0	16.8	12.0	11.6	10.4
الذكور	3.2	2.6	7.3	6.5	10.9	9.2	13.4	7.9
الإناث	4.1	8.0	6.9	8.5	44.7	16.3	38.2	37.8

*المؤهل المتوسط يشتمل علي العام والفني.

المصدر: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, statistics yearbook- labour2016. www.capmas.gov.eg.

ثانياً: الأشكال

الشكل رقم (1)

معدل التشغيل السنوي في الفترة من (2004-2016)

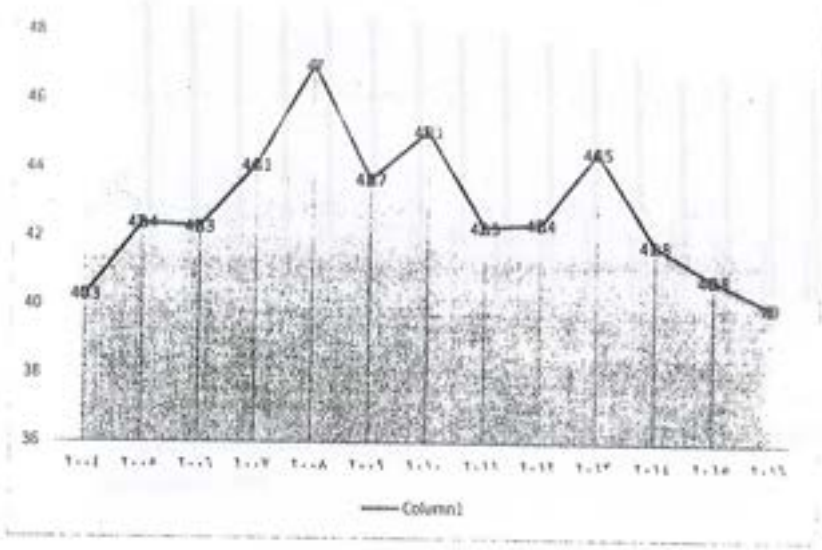

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، www.capmas.gov.eg

الشكل رقم (2)

التقديرات السنويه للقوي العاملة طبقاً للنوع (2001-2016)

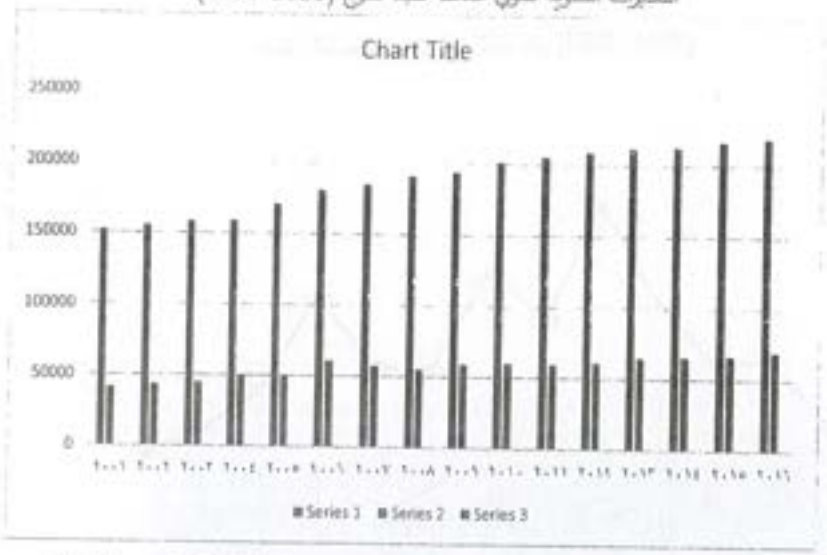

المصدر : Central Agency for Public Mobilization and Statistics, statistics yearbook- labour2016.

www.capmas.gov.eg.

الشكل رقم(3)

نسبة مساهمة العاملين في النشاط الإقتصادي في مختلف القطاعات الإقتصاديه لعام 2016

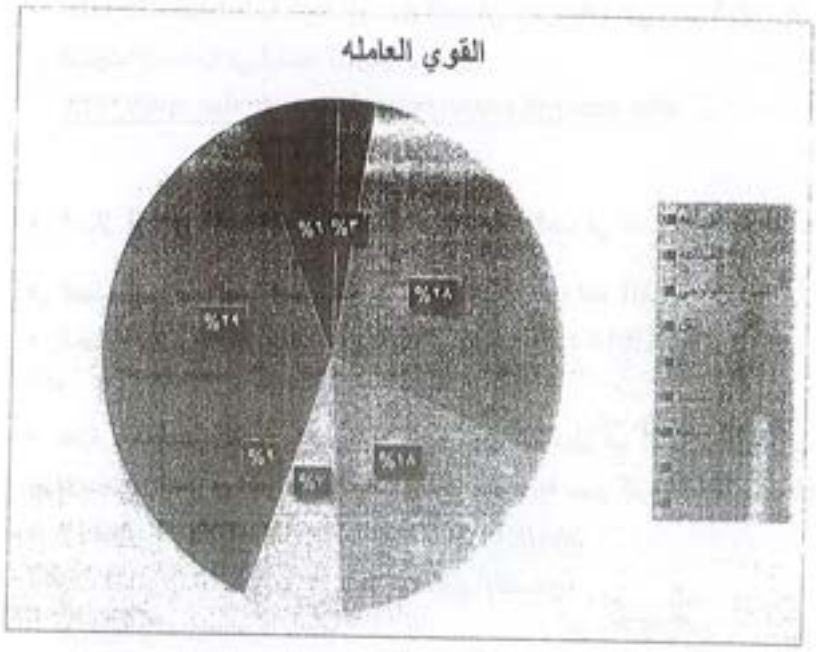

المصدر: من إعداد الباحثه، Central Agency for Public Mobilization and Statistics, statistics yearbook- labour2016. www.capmas.gov.eg.

المراجع:

أولا: المراجع باللغه العربية

- أحمد سيد النجار، البطالة في مصر وتونس، الواقع وإمكانات المعالجة، جريدة الأهرام.
- الأزمه الإقتصادية العالمية وأثرها علي سوق العمل في مصر: نظرة علي وضع المرأة، مركز البحوث الإجتماعية في الجامعه الأمريكية بالقاهرة،
www.aucegypt.edu/src/wsite1/impact_Arabic_policy_20%

- الجهاز المركزي للتعبئه العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينه في عامي 1991، 1999.
- الجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء، بحث العمالة بالعينه لعام 2001.
- الجهاز المركزي للتعبئه والإحصاء، بيانات القوي العامله ، أعداد 2012،2013.

- المركز الديمقراطي العربي ، قرض مصر من صندوق النقد الدولي في 1991 و 2016 بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، دراسة حاله جمهورية مصر العربية 1991-2016، 17 مارس 2017. http://democraticac.de/?p=53087
- ابات البطاوي ، الإصلاح بحاصر البطاله، الأهرام الإقتصادي، ص4www.ik.ahram.org.eg
- جنات الساماوطي، سياسة الإنفاق العام ومواجهة البطالة في مصر، المؤتمر الأول للبطالة، تحرير سلوي سليمان ، القاهرة، 1989.
- جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، أثر الصدمات الإقتصادية الكلية في سوق العمل في الإقتصاد المصري، بحوث إقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015.
- حسين عمر، تطور الفكر الإقتصادي قديماً وحديثاً ومعاصراً، الكتاب الثاني،الطبعه الأولي،دار الفكر العربي،1994.

- رأفت رضوان، التشغيل والبطالة في مصر، مؤتمر ينظمه المركز المصري للدراسات الإقتصادية، البرنامج القومي للتصدي لقضية البطالة والتشغيل ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يناير 2002.
- رضا العدل، حوار حول الرؤية المستقبليه للتنمية في مصر: مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب ، معهد التخطيط القومي(الحلقة الخامسة)، يناير 2002.

- سمحية فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر ،المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل (68)، مايو 2002.
- د.شنوده سمعان شنودة، البطالة في مصر : دراسة تحليلية، مذكرة خارجية p.410، رقم 1524، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو 1991.

- د. راجي أسعد ، ندوة بعنوان " تحليل ديناميكي لسوق العمل في مصر" ، المركز المصري للدراسات الإقتصادية،الإقتصاد المصري : التحديات الحاليه والرؤيه المستقبليه ،المركز المصري للدراسات الإقتصاديه، 2017 /12/4، Egyptian Centre for Economic Studies (ECES) www.eces.org.eg
- لمياء محمد المغربي، الأزمه المالية العالمية وتداعيتها علي مصر ، الأسباب الرئيسية – التداعيات الإقتصادية – إستراتيجيات المواجهه، الجمعيه المصرية للإقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، ابريل 2011، العدد 502.
- محمد نبيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطاله في مصر ، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية، 2011.
- محمود عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي يحاصر البطاله ، الأهرام الإقتصادي، العدد 5797، نوفمبر 2017.
- نجلاء الأهوني ، د هبة الليثي، ترجمة د محمد العناني، الفقر والتشغيل في مصر، الملامح العامة، القاهرة، مكتب العمل الدولي،2001.
- هبة أحمد نصار ، البطالة وسياسات الإستثمار ، المؤتمر الدولي لقسم الإقتصاد بعنوان البطالة في مصر ، تحرير سلوي سليمان ، القاهرة، 1989.
- وزارة التخطيط، خطة التنمية الإقتصادية والأجتماعية لعام 2010/2009، يونيو 2009.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Angus Blair, Egypt macroeconomic Reform, Pharos holding investment bank, conference by enterprise Ireland, Dublin, February 2018.

- Lofgren.H, economic policy in Egypt: A breakdown in reform Resistance? International Journal of middle east studies, vol.25, Iss.3, Augest.1993,2002 jstor, Http;//www.Jstor.org, 26l12l2002,P.410

- Mohamed Hassan, Labour market pressures in Egypt; why is" the unemployment rate stubbornly high? International conference on the

unemployment crisis in the Arab countries" (17- 18) March 2008, Cairo, Egypt.

- Rgui Assaad, labour supply, employment and unemployment in the Egyptian economy,1988-2006, working paperNo.0701, economic research forum,2007.
- Oxford business group, www. oxfordbusinessgroup.com/overview/fuelling-expansion-industry-remains-important-driver-economic-activity.